جامعة عين شمس
كلية التربية

القسم الأدبى

مجلة كلية التربية (القسم الأدبى) مجلة علمية محكمة فى مجال اللغة العربية والدراسات الإسلامية واللغات الأجنبية وآدابها والعلوم الإجتماعية والفلسفية-وتُعبر الأبحاث المنشورة فى هذه المجلة عن وجهات نظر باحثيها ، ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو سياسة المجلة.

المجلد السابع عشر العدد الثاني ٢٠١١

جامعة عين شمس

اضطراب الأحكام النحوية بين الواقع اللغوى والتقعيد النحوى

الدكتور محمد محمود عبد القادر

مدرس النحو والصرف والعروض
كلية التربية جامعة ٦أكتوبر

المقدمة

الحمد لله الذى خلق الإنسان وعلمه البيان، والصلاة والسلام على خير الأنام، رسول العرب والعجم الناطق بأفصح لسان ، أتاه ربه جوامع الكلم فأعجزت فصاحته الإنس والجان ، أما بعد .

فإن من يدارس البحث النحوى بعناية يجد – على الرغم من استقرار القواعد النحوية ومطابقتها للواقع اللغوى–غالبًا– فإن ثَمَّة بعضًا منها مضطربًا ومتناقضًا مع الواقع اللغوى فى كثير من أحكامها ونتائجها؛ لذا تحتاج هذه الظاهرة إلى التحليل العلمى الموضوعى؛ حتى يُكْشَفَ عن أسباب اضطرابها وتناقضها معًا فى هذه الأحكام وتلك النتائج .

و محاولة الربط بين التقعيد النحوى ومدى موافقته للواقع اللغوى من خلال ملاحظة هذا الواقع وتلك الأحكام ببحث العلاقة بين القاعدة والحكم، والواقع اللغوى والتقعيد النحوى، ثم تحديد أسباب اضطراب الأحكام النحوية وتناقضها من خلال محورين أساسيين هما القضايا الجزئية (١)، والقضايا الكلية ممثلة فى قضايا:"التأويل، والتعليل، والعامل" للوقوف على أسباب هذا الاضطراب فى الأحكام والتناقض فى النتائج. وعرض تفسيرٍ مقنعٍ لحدوث هذه الظاهرة، وقد نتج عن ذلك وضع تصور مقترح يمنع من وقوع هذا الاضطراب فى الأحكام النحوية عند التقعيد النحوى للواقع اللغوى . ثم خاتمة اشتملت أهم نتائج البحث.

(١) تكثر هذه القضايا الجزئية التى اضطربت فيها الأحكام النحوية سواء فى المدارس النحوية ، أو فى الآراء الفردية لدى النحاة،وسيقتصر فى ذلك على بعض القضايا الجزئية التى توضح ظاهرة هذا البحث.

العلاقة بين القاعدة والحكم

القاعدة، فى اللغة: الأساس، وجمعها قواعد[١]. أما فى الاصطلاح فقضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها، كقولهم: كل فاعل مرفوع، فموضوع هذه القضية الفاعل، وجزئياته زيد فى "قام زيد" وعمرو فى "ضرب عمرو زيدًا"، وبكر فى "أكل بكر"، ونحوها. وأحكامه ثبوت الرفع، وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن تجعل الجزئى الذى تريد معرفة حكمه موضوعًا، وتجعل موضوع القضية محمولاً، وتجعل المركبة منهما صغرى، ثم تجعل القضية الكلية كبرى، فإذا ركبتهما قياسًا خرجت بحكم ذلك الجزئى فإذا قلت فى المثال المذكور زيد فاعل وكل فاعل مرفوع كانت النتيجة زيد مرفوع[٢].

يقول أبو على الشلوبين:" إن مقصد النحويين فى هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ فى لسان العرب ، إما من جهة ذواتها، وإما من جهة طوارئ تطرأ عليها .فلما كان مقصدهم ذلك، وكانت تلك الأحكام موضوعها الالفاظ احتاجواأولاً إلى أن يحصروا تلك الألفاظ فى أنواع، ويعلموا ماهية كل نوع منها، إذ كانت تلك الأحكام منها المختص ببعضها دون بعض ، ومنها المشترك بين بعضها وبعض، فاحتاجوا إلى ذكر ماهية كل نوع منها؛ ليعرفوا فى كل حكم من تلك الأحكام ما موضوعه من تلك الأنواع ؟ وهل هو من الأحكام التى موضوعها هذا النوع أو هذا النوع ؟ " [٣]

والشلوبين يشير – هنا – إلى عملية الاستقراء فى النحو العربى، وأنه قائم على استقراء النحويين للمادة اللغوية ، وتصنيفها تصنيفًا علميًّا يمنع الاضطراب أن يلحق بها. ويُعينُ المتعلم للغة العرب أن يصل إلى ما يريد من خلال قوانين، وأحكام عامة

---

(١) كما نصت على هذا المعنى معظم معاجم اللغة العربية ، انظر معجم العين للخليل ، ولسان العرب لابن مظور ، وغيرهما قال

تعالى: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ }من سورة البقرة، الآية ١٢٧.

(٢) انظر: أصول النحو القياسية، لغريب عبد الحميد نافع : ٤ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية لأبى على الشلوبين:١/١٩١– ١٩٣.

وصادقة على كل الظواهر اللغوية . وإلى ذلك أشار ابن عصفور فى قوله: " إن النحو علم استخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ لمعرفة أحكام أجزائه التى يأتلف منها "(٤)

أما الحكم فهو الركن الرابع من أركان القياس والناتج المشترك من إلحاق المقيس بالمقيس عليه مع توافر العلة الموجبة للحكم.

ومن ثم كان « إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن إعطاءه حكمه، وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه يتضمن – بالضرورة – انتفاء ضد هذا الحكم »(١).

وقسم السيوطى الحكم النحوى إلى: « واجب، وممنوع وحسن، وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء فالواجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك، والممنوع كأضداد ذلك، والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع، وخلاف الأولى كتقديم الفاعل فى نحو: "ضرب علامه زيدًا" والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له »(٢).

وقسمه السيوطى أيضًا إلى « رخصة وغيرها، والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسنًا وقبحًا وقد يلحق بالضرورة ما هو فى معناها »(٣).

ومن يتأمل آراء العلماء فى ذلك يجد « أن الأحكام الناتجة عن القياس تنقسم – عند النحاة – أول الأمر إلى مجموعتين: أحكام واجبة، وأخرى ممنوعة. ولكن النحاة أدركوا أن إلحاق المقيس بالمقيس عليه قد لا يوجب له حكمه، لأن صور الإلحاق تتعدد ومن ثم تتعدد بتعددها الأحكام الناتجة عن القياس »(٤).

---

(٤) المقرب لابن عصفور ، ١/ شرح المقدمة الجزولية لأبى على الشلوبين ١٩٢،١٩٣/١ .
(١) أصول التفكير النحوى ، لعلى أبو المكارم : ١١٨.
(٢) الاقتراح، للسيوطى : ٢٩.
(٣) السابق ص: ٣٠.
(٤) أصول التفكير النحوى، لعلى أبو المكارم : ١١٨.

وللحكم شروط يصح بها ولا يثبت بغيرها. وقد أختلف فى هذه الشروط فذهب معظم النحاة إلى أن شرطه أن يكون « ثبت استعماله عن العرب »(٥).

والقاعدة الأساسية عند النحاة فى إصدارهم لأحكامهم : " أن الحكم يكون للأغلب فى الخواص والأقوى فى العمل " يقول الفارسى فى إطار حديثه عن حكم " كان وأخواتها " بأنها " أفعال " لغلبة الأفعال عليها:" إنما حكم لهذه الحروف بأنها أفعال مع تعريها من الدلالة على الحدث؛ لغلبة خواص الأفعال عليها، فجعل الحكم فيها للأغلب، ولولا ذلك لم يكم لها بالفعلية، كما حكم ل " غذا " بالإسمية لغلبة خواص الأسماء عليها، وهى أنها تضاف ويضاف إليها. " (١)

وقد يضطرب بعض النحاة عند تقريره إصدار الحكم النحوى فيتناقض قوله فى المسألة الواحدة فيحكم عليها بـــ " **يجوز** " **و** " **لا يجوز** " يقول الفارسى:" والفاء معناها الافتراق. قال أبو عمرو: ولم تجئ الفاء بمعنى الواو إلا فى البلدان، قالوا: وأصاب المطر كذا فكذا. قال أبو على الفارسى : قد يجوز أن يكون ابتداء المطر بموضع بعد موضع فتتاول على موضعها فى اللغة، ولا تخرج عن بابها بشيء. وقد **يجوز أن يكون ويجوز ألا يكون**" (٢)

العلاقة بين الواقع اللغوى والتقعيد النحوى

إن لغة العرب هي المادة الأساسية التى استقى منها النحويون القواعد والأحكام اللغوية ، وكانت قبائل العرب قد انتشرت مساكنها في شرق شبه الجزيرة وغربها ووسطها، فمنهم من نأى مسكنه عن الأعاجم فكانت لغته سليمة ، ومنهم من قرب منزله من الأعاجم فكان في لغتهم شوب من عُجْمة ، ولهذه الأسباب اختلفت نظرة اللغويين إلى القبائل التي تؤخذ عنها اللغة. فاضطربت بعض أحكامهم كل حسب وجهة نظره . و تعاون النحويون واللغويون على جمع كلام العرب من أقوال وأمثال ، واستخرجوا منه الشواهد التي استعانوا بها على وضع قواعد العربية واستنباط أحكامها ، فكانت ثروة كبيرة دونوها في

(٥) الاقتراح، للسيوطى : ٨٠.
(١) البغداديات ، للفارسى: ١١٦ .
(٢) المسائل المنثورة ، للفارسى: ٤٠ .

كتبهم ومعجماتهم ودواوين الشعراء. وكان البصريون لا يسلّمون بكلّ ما يسمعون من العرب، و ينتقون مادتهم اللغوية انتقاءً ، فيأخذون عن قبائل معينة ، هي : قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين(٣). فهؤلاء هم الذين أخذ عنهم اللسان العربي ، وبهم اقتدى . وهذه هي لغات الأعراب البوادي الذين بَعُدت لغتهم عن التأثير بلهجات أهل الحضر(٤)

ولوجود بعض الاضطراب فى الأحكام النحوية عند البصريين والكوفيين عند تقعيدهم للغة جعل موقف العلماء المحدثين مضطربًا أيضًا فى الحكم على العلماء القدامى من المدرستين فيرى بعض المحدثين أن البصريين كانوا (حُـرَّاصًا على أن يستقوا اللغة من مظانها الصافية ، ويَرِدَوا مناهلها العذبة وينقلوا عن القبائل المشهود لها بسلامة اللسان . وفصاحة البيان)(١). ومنهم من يرى أن البصريين كانوا متشددين. حتى جعل هذا التشدد استقراءهم اللغة ناقصا. و أذهب هذا التشديد جملة صالحة من اللغة ، وحين حاول البصريون أن يطبقوا قواعدهم على كلام العرب وجدوا أنفسهم إزاء شواهد فصيحة تخالف قواعدهم(٢) . و منهم من يرى أن صنيع الكوفيين الذين توسعوا في السماع فأباحوا القياس على كل ما رُوِيَ عن العرب سواء كان كثيرًا أو قليلا أو نادرًا دون مبالاة بتعدد القواعد.

واستشهدوا بالشاهد المروي بروايات مختلفة وبالبيت المجهول القائل(٣) ، فقد جـاءت بعض قواعدهم مضطربة وينقض بعضها بعض أحيانًا . وفى الحقيقة فـإن كُـلاً مـن البصريين والكوفيين كان له منهجه ورأيه في بناء القواعد والأحكام ، ومرد الأمر فـي ذلك إلى وثوق كل منهما بسلامة لغة المحتج به وعدم تطرق الفساد اليها(٤). فليس يعني

(٢) انظر : الاقتراح ، للسيوطى: ٥٦ ، وفي اصول النحو، لسعيد الأفغانى: ٥٩.
(٤) انظر : مدرسة الكوفة، لمهدى المخزومى : ٣٣٠-٣٣١.

(١) انظر : مدرسة البصرة :٢٨٨.
(٢) انظر : الشواهد والاستشهاد ، لعبدالجبار علوان النايلة : ١٥٧.
(٣) انظر : المصدر السابق :١٧٧ ، وينظر : ١١٠ و١١١ و ١١٣ .
(٤) انظر : في أصول النحو، لسعيد الأفغانى: ٢٥

أخذ الكوفيين باللهجات التي أعرض عنها البصريون أنهم كانوا يترخصون كل الترخص في قبول اللهجات واللغات ، ولكنهم وثقوا بلغة هؤلاء فاحتجوا بها[٥].

ولا يعني رفض البصريين ما احتج به الكوفيون أنهم تشددوا في عملهم هذا ، فكلا الفريقين قد أحسن صنعا ، ولعل البصريين كانوا قد أدركوا أن بالناس حاجة إلىٰ اطراد القواعد ، فلم يبيحوا القياس على كلٍّ ما ورد عن العرب ، أما الكوفيون فقد أفادونا حين نقلوا هذه اللهجات المختلفة.

ومن ثَمّ فلا بد أن نعترف أن العلماء السابقين قد تَحَمَّلوا كل عناء ومشقة، وأنفقوا كثيرا من الجهد والمال لجمع القواعد النحوية من أفواه العرب- حفاظًا على بقاء اللغة العربية نقيَّةً كما نطقها أهلها- لكنها جاءت نتيجة لاستقراء ناقص؛ لأنه من المحال استيعاب جميع ما ورد عن العرب(١) فعلماء القرن الثاني الهجري بعد أن وردت لهم تلك الذخيرة اللغوية العظيمة، وبعد أن ورثوا من الأساليب الأدبية القدر الكبير، جعلوا كل هذا الذي جاءهم عن العرب الفصحاء أساسًا يبنون عليه ما قد يَعِنُّ لهم، أو نورًا يهتدون على ضوئه، رغبةً منهم فى الاحتفاظ للعربية بطابعها، والإبقاء على خصائصها؛ لأنها ليست لغة للأدب العربي فحسب، بل هى قبل كل شىء لغة الدين، ولغة القرآن الكريم.[٢] ، ومن ثَمَّ فإن القواعد اللغوية (ومنها النحوية) مستمدة من الكلام العربي الأصيل مباشرة، وإننا حين نأخذ أنفسنا بها نستطيع أن نحاكي العرب ونجعل كلامنا مثل كلامهم ونجريه معه فى مضمار واحد، .[٣]

و من ثَمَّ فالتقعيد النحوى « جاء نتيجة تفكير فى ظواهر لغويةٍ عَمَّقُوا النظر فيها، وظل ينمو فكرةً فكرةً على أيدى الدارسين جيلاً بعد جيلٍ نتيجة طول النظر والمراجعة، والتَّعَمُّق فيما يَعِنُّ لهم من ظواهر، وقد كان لعلماء كل عصرٍ إضافاتٌ مهمةٌ »[٤].

---

[٥] انظر : مدرسة الكوفة، لمهدى المخزومى : ٣٣١ – ٣٣٢.
[١] قراءات قرآنية وتوجيهها من النصوص العربية لإبراهيم محمد أحمد الادكاوي : ١٠٧٠.
[٢] من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ص ٨.
[٣] اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن : ٢٢.
[٤] مقدمة فى علوم اللغة، للبدراوى زهران : ٢٨،

نتج عنها علم خاص أطلق عليه " علم النحو"؛ لذا فإن« جهود الأقدمين من النحاة شيء عظيم فقد استطاعوا أن ينتقلوا بهذا العلم من ضوابط يسيرة، يقيم بها المعربون ألسنتهم ــ بعد أن ضاعت السليقة العربية ــ إلى علمٍ دقيقٍ مُعَقَّدٍ متطورٍ، يُدْرَسُ لذاته، فلم يقتصر على كونه أداة، تَصُونُ العربية من اللحن والزلل، بل تجاوزت ذلك إلىٰ أشياءً أخرى، صار النحو علمًا من العلوم التى يقبل عليها الدارسون وفى أنفسهم هوًى إلى هذه المادة »[١]،

وهذا يؤكد « أن لهؤلاء العلماء فى هذا المجال أصالتهم الفكرية، التى تُبْدِعُها عبقريتهم، وأن لهم مساراتهم، واتجاهاتهم العلمية، وأنهم ليسوا مجرد نقلةٍ، وإنما هو التأثير والتأثر، أو الأخذ والعطاء »[٢].

وتتلخص هذه العلاقة بين الواقع اللغوى والتقعيد النحوى فى قول ابن السراج أبى بكر محمد بن السرى النحوى فى تعريفه للنحو : « النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم- إذا تعلم- كلامَ العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذى قصده المبتدئون بهذه اللغة، باستقراء كلام العرب فاعلم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه ألفًا من قولهم قام وباع »[٣].

ويدرك ابن فارس هذه العلاقة فيقول:" وسمى نحو الكلام؛ لأنه يقصد أصول الكلام؛ فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم(٤) ويحدد ابن جنى هذه العلاقة فى تعريفه للنحو بأنه:" انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره ...؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية أهلها فى الفصاحة ؛ فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"(٥) ومن ثم فإن « النحو دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلةً فى النص،

(١) التطور اللغوى التاريخى، لإبراهيم السمرائى:٨١.
(٢) مقدمة فى علوم اللغة ، للبدراوى زهران: ٢٨.
(٣) الأصول فى النحو ، لابن السراج ٣٥/١.
(٤) مقاييس اللغة لابن فارس : ٤٠٣/٥.
(٥)) الخصائص لابن جنى :٥/٢.

فنحن حين نُعْرِبُ؛ نترجم الكلمات إلى أبواب؛ ليمكن أن ننظر إليها فى ضوء علاقاتها النحوية؛ فإذا أعربنا (ضرب محمد عليًّا) لم نَقْنَعْ بـــ(ضرب) كما هى، وإنما سَمَّيْناها باسم بابٍ نحويٍ هو الفعل الماضى، ولم نَقْنَعْ بـــ(محمد) كما هو، فَسَمَّيْنَاه باسم بابٍ آخر وهو الفاعل، ولا بعلى على حاله؛ فَسَمَّيْنَاه باسم باب المفعول. والسبب الذى تُحَوِّلُ من أجله الكلمات إلى أبوابٍ واضحٌ جدًّا، وهو أن النحو دراسة العلاقات بين الكلمات .

ويقول ابن مالك: وبعد فعل فاعل ... إلخ. ولا يقول وبعد ضرب محمد، لأنه يتكلم عن الأبواب لا عن الأمثلة »[١].

والفارسى عندما يقعد لأحكام الأسماء الأعجمية ينظر إلى واقع اللغتين الأعجمية والعربية معًا، لا لواقع اللغة العربية وحدها فتأتى أحكامه شاملة متكاملة فيقول: " وليس من حكم الأسماء الأعجمية أن يحكم فى بعض حروفها بالزيادة، كما حكم بذلك فى الأسماء العربية؛ لأن المعنى الذى يتوصل به إلى علم ذلك من الاشتقاق، ليس فى لغة العجم، ولما لم تصرف كما صرفت الأسماء والأفعال، لم يحكم فى شىء من الحروف نحو ك " لا " و " ما " و" يا " أصلاً، وإن لم يجعلوها فى الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة، فكذلكالحكم فى الأسماء الأعجمية أنه لا يكم فى حروف الزيادة فيها بالزيادة إلا إذا أعربت ودخلت بالتعريب فى كلامهم جاز أن يجعل حكم حروفها كحكم حروف العربي فى الزيادة والأصل . ولم يمتنع أن يتكلم فيه على أنها قد صارت بمنزلت العربى أو على أنها لو كانت منها كيف كان حكمها"(٢)

يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن العلماء قد اضطربوا في القول في مسائل نحويةٍ كثيرةٍ؛ لأن هناك نصوصاً خرجت عن قواعدهم التي وضعوا ، فلجأوا الى القول بالتضمين. ومردّ هذا القول بهذا الرأي عند السامرائي إلى أن هؤلاء العلماء لم يستقرئوا كلام العربِ الاستقراء الكافي ، فكان هذا الاضطرابُ، غير أن الكوفيين أسدّ رأياً وأصوب منهجاً ؛ لأنهم اعتمدوا على الاستعمال(٣)

(١) مناهج البحث فى اللغة، لتمام حسان :١٩٢.
(٢) الإيضاح ،للفارسى: ١٢٠.
(٣) انظر : فقه اللغة المقارن، لابراهيم السامرائى: ٢٠٩ - ٢١٣ .

لا شك أن التحديد الزماني و المكاني لمصادر السماع اللغوي، واستبعاد بقية القبائل العربية ، يتنافى مع النهج السليم في دراسة العربية، و استخلاص قواعدها و أحكامها ؛ لأن ذلك الصنيع حرم النحوي مادة لغوية وفيرة، و أساليب عربية كثيرة ، مما جعل أحكامه جزئية غير شمولية .

يقول سعيد الأفغاني[١]: " الحق أن النقد يجد في صف النحاة ، و في قواعد نحوهم ثغراً عديدة ، ينفذ منها إلى الصميم، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب ، فيجمعون نثفا نثرية و شعرية من هذه القبيلة ، و من تلك ، من أعرابي في الشمال إلى امرأة في الجنوب، ومن شعر لا يعرف قائله إلى جملة غير منسوبة ، يجمعون هذه إلى أقوال معروفة مشهورة ، و يضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع ، ثم يسددون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطّرادها في الكلام ".

ومن البديهي أن لغات القبائل التي اعتمد عليها النحاة ، لا تحوي جميع لغات القبائل الأخرى ولهجاتها ، من أساليب و تراكيب و تصرف في استخدام اللغة .

و من هنا جاءت بعض الأحكام النحوية قاصرة ، لأن النحويين ندت منهم شواهد كثيرة و أساليب عديدة ، فصاغوا أحكامهم بناءً على استقراء ناقص ، و لو وسعوا دائرة الاحتجاج ، لتغيرت بعض تلك الأحكام و القواعد ، و الأمثلة على ذلك كثيرة و متنوعة ، من ذلك القاعدة التي صاغوها بأن الفعل المسند للظاهر المثنى أو الجمع يجرد من علامة التثنية و الجمع ، يقول ابن مالك[٢]:

و جَرِّد الفعل إذا ما أسنِدا لاثنين أو جمع كـ (فاز الشهدا) "

[١] في أصول النحو ،لسعيد الأفغاني : ٣١ .
[٢] شرح ألفية ابن مالك ، لابن عقيل : ٣٧٠/١

يقول ابن عقيل في شرحه[١]: " مذهب جمهور العرب أنّه إذا أسند الفعل إلى ظاهر – مثنى أو مجموع – وجب تجريده من علامةٍ تدل على التثنية أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد ".

غير أنّ واقع لغة العرب يخالف ذلك ، فهناك شواهد شعرية عديدة ألحقت فيها علامة التثنية أو الجمع للفعل المسند إلى ظاهر - مثنى أو مجموع من ذلك **قول الشاعر**[٢]:

يَلُومُونَنِي في اشْتِراءِ النّخيـ ـلِ أهْلِي ، فكلُّهم يَعْذِلُ

وقول عبد الله بن قيس الرقيات[٣] :

تَوَلّى قِتَالَ المارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَ قَدْ أسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ و حَمِيمُ

و قول العتبي[٤] :

رَأيْنَ الغَوانِي الشّيْبَ لاحَ بعَارِضِي فأعْرَضنَ عَنيّ بالخُدودِ النّواضِرِ

كما أن هناك آيتين كريمتين ، جاء في كل منهما الفعل متصلاً به علامة تدل على الجمع مع أن الفاعل اسم ظاهر ، الأولى قوله تعالى : " وَ حَسِبُوا ألاّ تَكُونَ فِتْنَةٌ فعَمُوا وَ صَمُّوا ثُمَّ تابَ اللهُ عَلَيهم ثُمَّ عَمُوا وَ صَمّوا كَثِيرٌ مِنهُمْ و اللهُ بَصيرٌ بما يَعْمَلُون "[٥] و الثانية قوله تعالى : " ... وَأسَرُّوا النَّجْوَى الذين ظلمُوا "[٦]

لكن أغلب النحويين لم يسلموا بأن هذه لغة معروفة لدى قبيل من العرب و هم أزد شنوءة[٧]، بل عدوها شاذة ، و نزّهوا القرآن بزعمهم من أن يُحمل على هذه اللغة ، فقال أبو حيان [٨]"

---

(١) شرح ألفية ابن مالك ، لابن عقيل: ١ / ٣٧٠
(٢) انظر: المغني ، لابن هشام : ٤٠٥، شرح ألفية ابن مالك ، لابن عقيل : ١ /٣٧٢، و البحر المحيط ، لأبي: ٦ /٢٩٧
(٣) انظر: المغني ، لابن هشام: ٤٠٧ ، شرح ألفية ابن مالك ، لابن عقيل :١ / ٣٧١ ، و حاشية الصبان ، للصبان: ٢ /٤٧
(٤) انظر: شرح ابن عقيل ١ /٣٧٢ ، و حاشية الصبان ٢ / ٤٧
(٥) سورة : المائدة ، الآية : ٧١
(٦) سورة : الأنبياء من الآية : ٣
(٧) انظر: البحر المحيط ، لأبي : ٦ /٢٩٧
(٨) انظر: السابق نفسه ٦ /٢٩٧

و قيل هذه لغة شاذة " وردّ على من حمل هاتين الآيتين على هذه اللغة قائلا[١]: " و لا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة " ، و قال ابن هشام[٢]:" و حملها على غير هذه اللغة أولى لضعفها ".

فقد ضعَّفوا هذه اللغة على الرغم من أنّ لها وجهاً من القياس؛ وهو أن العرب أجمعوا[٣]على أن يلحقوا الفعل المسند إلى المؤنث تاءً دليلاً على أن فاعل الفعل مؤنث، و كذلك في هذه اللغة لحقت الفعل المسند إلى المثنى أو الجمع علامة، لتدل على أن الفاعل مثنى أو جمع. و كان الأجدر بالنحويين أن يعترفوا بهذه اللغة، و ينصوا على أنها قليلة لا أن يلجؤوا إلى التأويلات و التخريجات كما نجده في تأويلاتهم الكثيرة لهاتين الآيتين[٤]. وعلى الرغم من أن هناك شواهد كثيرة تؤيدها فإن النحويين القدامى أصروا على قاعدتهم، و نبذوا هذه اللغة بلغة " أكلوني البراغيث "[٥]

ومن ثَمَّ تحددت معالم العلاقة بين الواقع اللغوى والتقعيد النحوى فيما يأتى:

١- أن الهدف من التقعيد النحوى مجراة العرب فى كلامهم، واتقان تعلمها؛ لأنها لغة الدين، ولغة القرآن الكريم .

٢- دقة التقعيد النحوى واطراده؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة.

٣- لابد قبل التقعيد النحوى أن يكون هناك استقراء تام و دقيق لنصوص وفيرة من كلام العرب تُجْمَعُ من قبائل عديدة تفوق ما حدده النحويون القدامى زمانيًّا ومكانيًّا .

٤- الغرض من التقعيد النحوى هو الوقوف على الغرض الذى قصده المبتدئون بهذه اللغة.

٥- المعتقد الأساسى لدى واضعى أسس التقعيد النحوى ألا يحدث تضارب أو تناقض أو اضطراب فى إصدار الأحكام النحوية، وهو ما استقر- فى بداية الأمر- ثم حدث هذا كله بعد أن ظهر التأثر بالمنطق والفلسفة وعلم الكلام، وسيطرة بعض النظريات الفكرية على منهجية التقعيد النحوى ، كالتاويل والتعليل والعامل .

---

(١) انظر: البحر المحيط : ٦ /٢٩٧
(٢) المغني : ٤٠٥ .
(٣) المغنى : ١٢٤
(٤) انظر: هذه التأويلات في البحر المحيط ٣/٥٣٤ ، ٦ /٢٩٧ ، والمغني ٤٠٥ - ٤٠٦
(٥) انظر: شرح ابن عقيل ١ / ٣٧٤ و حاشية الصبان ٢ /٤٧

أولا : الأحكام النحوية المضطربة في القضايا الجزئية

لعل السبب الرئيس فى اضطراب الأحكام النحوية يعود فى جوهره إلى أن الانتقال من الظاهرة اللغوية إلى القاعدة النحوية لم يتم بشكل علمى يُراعَى فيه عدم الانتقال بالحكم من الكليات إلى الجزئيات، وإنما كان يحدث على العكس من ذلك – أحيانا– فينتقلوا من الجزئيات إلى الكليات،[١] وحتى هذا الانتقال من الجزئيات إلى الكليات– فى كثير من جزئيات البحث النحوى– لم يتم بنظرة شاملة تحيط بكافة الحقائق الجزئية، وتلم بخصائصها وتدرك طبيعة العلاقات التى تربطها ببعضها ونوع القوى التى تشدها إلى سواها. ودون استقراء الظواهر اللغوية ذاتها أو صياغها خصائصها فيما يصدره النحاة بشأنها من أحكام . وقد يصدر النحاة الأحكام أولا ثم يفرضونها على الظواهر اللغوية ضاربين بالواقع اللغوى عرض الحائط ، ولا يستخلصون الأحكام من الظواهر اللغوية ذاتها ، وهذا ما أوقعهم فى اضطراب أحكامهم وتناقضها سواء على المستوى الإنفرادى أو الجماعى للنحاة. وفيما يأتى بعض القضايا الجزئية التى تظهر هذا الاضطراب والتناقض :

تقديم خبر ليس عليها

عندما أراد النحويون تحديد موقعية خبر " ليس" من حيث تقديم خبرها عليها ، انقسموا إلى فريقين متناقضين ، احدهما: أجاز تقديم خبرها عليها والآخر: منع التقديم ، وقال: بعدم الجواز، ومن ثمَّ حدث الاضطراب والتناقض فى إصدار الأحكام النحوية ؛ نظرًا للتناول الجزئى لهذه القضية ، فعلى الرغم من اتفاقهم جميعًا على جواز تقديم خبر "كان" عليها، فقد اختلفوا فى تقديم خبر أختها " ليس " عليها، على الرغم من توافر أمثلة تقديم خبر " ليس" بكثرة فى الواقع اللغوى،ولم يقع هذا الاضطراب والتناقض إلا لعدم التناولى الكلى للظاهرة، ولغلبة الـتأثر بالجدل وإظهار القدرة العقلية والجدلية فى عرض الظاهرة.

[١] انظر: تقويم الفكر النحوى ، لعلى أبو المكارم : ٢١٣.

فقد" ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح والصحيح أنه ليس له

في ذلك نص ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها"[١]

ويقول الفارسى: " ويجوز أيضًا : منطلقًا كان زيد ، وشاخصًا صار بكر؛ لأن العامل متصرف ، وهكذا خبر " ليس " فى قول المتقدمين من البصريين وهو عندى القياس، فتقول: منطلقًا ليس زيد . وذهب قوم إلى أن تقديم خبر " ليس " على " ليس " لا يجوز ، ولم يختلفوا فى تقديم خبرها على اسمها، نحو : ليس منطلقًا زيد" [٢] ولقد أثنى عبدالقاهر الجرجانى على الفارسى لتمسكه بالقياس الصحيح وما وافق الواقع اللغوى فقال:" فهذا هو أقوى ما يكون من الاحتجاج للشيخ أبى على" [٣]

ويتضح من هذا ما يأتى:

١- أن الاضطراب وقع بين جماعة الكوفيين والبصريين.

٢- انشق عن البصريين المبرد فأخذ برأى الكوفيين.

٣- أن القياس والسماع يوافق رأى البصريين .

٤- أن البصريين ومن تبعهم نظروا للقضية نظرة كلية شاملة.

٥- أن الكوفيين ومن تبعهم نظروا للقضية نظرة جزئية.

ويفهم مما سبق ما يأتى :

١- أن الاضطراب والتناقض فى إصدار الأحكام النحوية قد يقع بين الأفراد والجماعات كل حسب قدرته العقلية والجدلية وثقافته وما يتاثر به ويقتنع به.

٢- أن من يخالف الواقع اللغوى والقياس الصحيح يقع فى اضطراب الأحكام وتناقض النتائج.

٣- لابد من تحقق النظرة الكلية الشاملة فى تناول القضايا النحوية، والبعد عن التناول الجزئى؛ لكى لا يقع الاضطراب فى الأحكام النحوية، فتأتى النتائج متناقضة .

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١٦٠.

[٢] الإيضاح :١٠١.

[٣] المقتصد: ٤٠٨/١.

وقد تضطرب الأحكام النحوية بسبب الجدل اللغوى فى تناول الظاهرة اللغوية وفيما يأتى بعض القضايا النحوية المضطربة فيها الأحكام النحوية .

١- الفاعل من حقه الرفع والمفعول من حقه النصب :

يحاول عبد القاهر الجرجانى أن يقنع السائل أن الفاعل من حقه الرفع والمفعول من حقه النصب بطريقة منطقية عقلية فيقول: " وهاهنا طريقة أخرى ، وهى أن يرفع السؤال من أصله وذاك أنهم لو كانوا قد نصبوا الفاعل ورفعوا المفعول على ما اقترحه هذا السائل لكان لآخر أن يقول : كيف لم يُبْنِ الأمر على العكس؟ وكل سؤال أنقلب فهو باطل . فللازم إذًا اختصاص كل واحد منهما بعلامة لا تكون لصاحبه، وما عدا ذلك من القول فاقتراح وتحكم فاعرفه" (١)

٢- بل يقع الاضطراب فى إصدار الأحكام النحوية على أشده وتناقضه ، ومحاولة وجود مخرج من هذا الجدل الكلامى فى مسألة حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو "غلامي " حتى يصل النحاة إلى نتيجة تظهر عجزهم الجدلى " فإنها ليست عندهم إعرابا ولا بناء ولا هي من الحركات الستة " ويحاول السيوطى يجد لذلك مخرجا فيقول: " وعندي أن يقال بدله حركة مناسبة فتشملها وما يجري مجراها" (٢)

٣- **سيطرة الأحكام الكلية المختلفة فى المسألة الواحدة كالاختصاص، والخفة والثقل، والقوة والضعف** ويظهر ذلك فى" مسألة أنواع الإعراب" مسألة أنواع الإعراب رفع للعمد ونصب للفضلات وجر لما بينهما وكذا جزم خلافا للمازني والكوفية، وخص الاسم بالجر وقيل ليس إعرابا له بل ضعف للنصب والفعل بالجزم، و أنواع الإعراب أربعة الرفع وهو إعراب العمد والنصب وهو إعراب الفضلات قيل ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمد لأنها أقل إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر والفضلات كثيرة إذ هي المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز، وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين وثلاثة وكذلك المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له وما كثر تداوله فالأخف أولى به والجر وهو لما بين العمدة والفضلة؛ لأنه أخف من الرفع وأثقل من النصب والجزم خلافا للمازني في

(١) المقتصد:٢/ ١١١٩.
(٢) همع الهوامع :١ / ٧٨.

قوله: إنه ليس بإعراب إنما هو يشبه الإعراب، وهو مذهب الكوفيين، ثم الرفع والنصب يكونان إعرابا للاسم والفعل؛ لقوة عواملهما باستقلالها بالعمل وعدم تعلقها بعامل آخر فقيل: رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليهما ويشاركه المضارع في حكمهما وأما الجر فعاملة غير مستقل؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف فضعف عن تفريع غيره عليه فانفرد به الاسم وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب"(١).

وقد يعترف النحويون بعجزهم عن تفسير الظاهرة اللغوية وغلوهم فى المنطق ومن ذلك ما قاله أبو حيان فى مسألة أنواع الإعراب : " الصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوق التاء الساكنة للماضي دون أخويه وأشباه ذلك **من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادئ اللغات ممنوع ؛لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال إذ ما من شيء إلا ويقال فيه لم كان كذلك وإنما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع** والذي كان يجب قياسا هنا خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو (هذا يوم ينفع)(٢) وجزم الأسماء التي لا تتصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا إعلالان من جهة واحدة انتهى. والأصل رفع بضم ونصب بفتح وجر بكسر وجزم بسكون، وخرج عن ذلك سبعة، الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف وبالسكون أصل للإعراب بالحذف لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما والأصل أن يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر

---

(١) همع الهوامع : ١ / ٨١.

(٢) سورة : المائدة، من الآية : ١١٩،

بالكسرة والجزم بالسكون وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي قيل وكان القياس أن يقال برفعة ونصبة وجرة لأن الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم أطلقوا ذلك توسعا"[٣]

ويتضح مما سبق ما يأتى :

١- أنه لا يجوز تعليل كل وجه من وجوه اللغة التى نطقت به العرب .

٢- أن والسؤال عن مبادئ اللغات ممنوع.

٣- أن السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي إلى تسلسل السؤال إذ ما من شيء إلا ويقال فيه لم كان كذلك.

٤- أنه يجوز أن يسأل فى الواقع اللغوى عما كان يجب قياسا فامتنع.

ويفهم مما سبق :

١-أن التعليل للظواهر اللغوية ينبغى ألا يتعدى الولقع اللغوى والخروج عن مبادئ اللغات

٢ - اعتراف النحويون أنفسهم بتأثرهم بالفكر الفلسفى ، وعلم الكلام الجدلى من خلال فكرة التسلسل والدور.

٣ - أن القياس فى التقعيد النحوى ينبغى أن يكون صادقًا مع الواقع اللغوى .

حكم إعراب جمع المؤنث السالم:

وقوع الاضطراب لترك الواقع اللغوى والاستناد إلى القياس وحب الجدل(وما لا نظير له فى اللغة) يقول السيوطى:"وزعم الأخفش بناء جمع المؤنث نصبا وغير المنصرف جرا والزجاج المثنى وفي ما قبل التركيب ثالثها المختار وفاقا لأبي حيان واسطة وأجريت في المحكي ب من والمتبع والمضاف للياء معرب وثالثها واسطة ش فيه مسائل الأولى الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب وما لا ينصرف في حالة الحجر معربان والكسرة في الأول والفتحة في الثاني

[٣] همع الهوامع: ١ / ٨٢.

حركتا إعراب وذهب الأخفش إلى بنائهما في الحالة المذكورة وقال إنهما يعربان في حالين ويبنيان في حال **ورد بأن ذلك لا نظير له** . [١]

٤- حركات الإعراب غير حركات البناء

الجمهور على أن حركات الإعراب غير حركات البناء، وقال قطر هي هي والخلاف لفظي؛ لأنه عائد إلى التسمية فقط. فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع والنصب والجر والجزم وعلى حركات البناء الضم والفتح أو الكسر والوقف وقطرب؛ ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه. وفي اللباب لأبي البقاء ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمع من حركتين لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها والمحققون على خلافه لأن الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولأنها إذا أشبعت نشأ منها حرف تام وبقيت الحركة قبله بكمالها فلو كان الحرف بحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف. [١]

٥- نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة

لقد خالف الكوفيون عامة ما ورد فى واقع اللغة فنصبوا جمع المؤنث السالم بالفتحة دون الكسرة مخالفين فى ذلك صحيح اللغة وجمهور النحاة قال السيوطى : " ما جمع بألف وتاء فينصب بالكسرة وأجاز الكوفية الفتح وهشام في المعتل وكذا أولات وما سمي به كأذرعات وقد يجرى كأرطاة أو يكسر ولا ينون ش الباب الأول من أبواب النيابة ما جمع بألف وتاء فإن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا لنصبه على جره كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جره وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات والمذكر كإصطبلات والسالم كما ذكر والمغير نظم واحده كتمرات وغرفات وكسرات ولا حاجة إلى التقيد

[١] همع الهوامع :١ / ٧٤.

[١] همع الهوامع : ١ / ٧٤.

بمزيدتين ليخرج نحو قضاة وأبيات لأن المقصود ما دل على جمعيته بالألف والتاء والمذكوران ليس كذلك أما رفع هذا الجمع وجره فبالضمة والكسرة على الأصل وأجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة" (٢)

٦- حكم إعراب المضاف إليه.

يقول السيوطى:" في المضاف إليه ثلاثة أقوال أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات وإن لم يظهر فيه الإعراب فهو مقدر كالمقصور ونحو والثاني مبني لإضافته إلى مبني بناء على أن ذلك من أسباب البناء وعليه الجرجاني وابن الخشاب والثالث واسطة لا مبني لعدم السبب ولا معرب لعدم ظهور الإعراب فيه وعلى هذا ابن جني" (٣)

ففى هذه المسالة يصل الاضطراب فى الأحكام النحوية إلى ذروته؛ حيث ذكر النحاة فى المضاف إليه ثلاثة أحكام، ليست متناقضة فقط بل لا يقبلها العقل فهو إما معرب وإما مبنى وهذا ما استقروا عليه فى حكم الكلمة، ونجد الرأى الثالث بأن حكم المضاف إليه لا معرب ولا مبنى ؛ لعدم معرفة سبب البناء ولا معرب لعدم ظهور الإعراب فيه . ونسب السيوطى هذا الرأى لابن جنى.

وفي الحقيقة "إن المفكرين العرب افتتنوا بالمنطق الأرسطي، إذ اعتبروه سمة الثقافة، وراحوا يطبقونه على علومهم، وبخاصة على علم النحو، حتى أصبح كلامهم فى النحو أقرب إلى الفلسفة منه إلى النحو نفسه "(١).

"وربما وجدت فى كل باب من الأبواب شيئا مما لم يجر على لسان فصيح من الناس، وأن الاصطناع ظاهر فيه فأنت تجد مثلا قولهم: " زيد هند ضاربها هو " و " زيد أنا ضارب غلام أبيه " و "جاء القوم إلا حمارا " وأنت واقع على مثل هذه الألاعيب فى كل صفحة من صفحات تلك المطولات(٢).

وذكرعبد القاهرالجرجانى بعضًا من هذه الافتراضات وتلك الظاهرة المصطنعة

(٢) السابق: ١ / ٨٣.
(٣) السابق:١ / ٧٦.
(١) فقه اللغة العربية وخصائصها. لإميل بديع يعقوب : ٩٩-١٠٠.
(٢) التطور اللغوي التارخي ،لإبراهيم السمراني : ٨٤، ٨٥.

فقال: " اعلم أن أول ما يحتاج إلى معرفته فى هذه المسألة ما يعود إليه الضّمير المتصل ببطن وأم فلا يخلو من أمرين: أحدهما: أن يكون عائدا إلى نفس واحد وعبد،

والثاني: أن يكون عائدا إلى غيرهما. فلا يجوز أن يكون عائدا إلى نفس واحد وعبد، لأجل أن ذلك يجري مجرى قولك: عبد بطن عبد، وواحد أم واحدٍ أو عبد بطن ذلك العبد "

وواحد أم ذلك الواجد. وهذا محال من حيث أن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف فإذا قلت أمه وعبده، فإنك تعرف الأم والعبد بإضافته إلى الضمير. فإذا قلت: واحد أمه، والهاء لواحد كنت قد ناقضت ؛ لأجل أن الأم إذا كان تعريفها بضمير الواحد، كان إضافة واحد إليها محالا وداخلا فى التناقض من حيث أنك تأخذ التعريف لأم من ضمير الواحد ثم تأخذ لواحد التعريف من أم وإذا كان تعريف أم من واحد كان التماس تعريفه بها بمنزلة أن يعرف غلام الشيء بنفسه وذلك مستحيل، وهو بمنزلة قولك: زيد غلام زيد، فتعرف زيدا بغلام مع أن تعرف غلام بنفس زيد، وكقولك: زيد غلامه، **وصاحب غلامه، والضمير فى غلامه لزيد وصاحب وذا ظاهر الفساد إذا أنعم النظر فيه** "[٣].

ثانيًا: الأحكام النحوية المضطربة فى القضايا الكلية

تعد القضايا النحوية الكلية مثل: "التأويل، والتعليل، والعامل" من أهم أسباب الاضطراب فى الأحكام النحوية والتناقض فى نتائجها؛ بسبب إسراف النحاة فى الاعتماد عليها فى إصدار أحكامهم، ومن ثم ينبغى عرض تفسيرٍ مقنعٍ لحدوث هذه الظاهرة. وما تؤدى إليه من اضطرابات وتناقضات فى التقعيد النحوى، مما يكاد يخرجه عن الواقع اللغوى.

[٣] المقتصد :٢/٨٧٧ .

١- التأويل واضطراب الأحكام النحوية

يتسم النحو العربى بأنه علم قياسى، قائم على قوانين وأحكام تفيد التراكيب بأنه علم قياسى، قائم على قوانين وأحكام تقيد لبتراكيب والجمل بالاستقامة شكلاً ومعنىً، وبه يتجنب المتكلم الاستحالة فى تلفظه[١] فإذا ورد من النصوص العربية الصحيحة ما يخالف هذه القواعد وتلك الأحكام والفوانين المطردة والمنضبطة، فإن النحاة يسعون إلى وجود مبررٍ أو تخريج لهذه المخالفة، فإن لم يوجد هذا المبرر من السماع أو القياس أو الأدلة الأصولية الأخر، لم يكن أمام النحاة سوى شيئين، إما وصفها بالضعف أو الندرة أو القلة أو الشذوذ . وإما تأويلها وتحويلها عن وجهها الذى بُنيَت عليه إلى معنى آخر، وهذا ما يطلق عليه التأويل.

ومن ثَمَّ فإن التأويل " لا يصح ولا يسوغ إلا إذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل "[٢] ويقول أبو الوليد ابن رشد :" والتأويل هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية ، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب فى التجوز"[٣]

ويبدو أن التأويل النحوى يندرج تحته معنى الرجوع، والتدبر، والتقدير. فهو رجْعُ النص إلى أساسه الأول من غير زيادة أو حذف، أو تقديم أو تأخير، والتدبر في النص حتى يطابق القاعدة النحوية، وما تعارفت عليه العرب؛ لذا يقول الدكتور محمد عيد:" إن التأويل هو صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يحتاج إلى تدبر وتقدير" [٤]

وبيّن الدكتور محمد عيد المسوغات التي يلجأ إليها النحويون إلى التأويل، فقال: (وإن النحاة قد أوّلوا الكلام، وحرّفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو، وأحكامه)(١).

(١) انظر: بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية ، للمنصف عاشور المجلد الثانى :١٧ .
(٢) انظر: الاقتراح : ٣٩ ،و المزهر: ٣٥٨/١ .
(٣) فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، لابن رشد : ٣٢ .
(٤) أصول النحو العربي، للدكتورمحمد عيد: ١٨٥.
(١) أصول النحو العربي: ١٨٥.

ومن ثَمَّ فالتأويل هو (الوسيلة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها)(٢) ، فمن ذلك ما ذكره د. تمام حسان من أن التأويل هو: (الرد، أي: إرجاع النص إلى أصله)(٣)، ويرى الدكتور على أبو المكارم أن " التأويل عند النحاة مظهر من مظاهر الالتزام بالنصوص ... وأن هذا الالتزام يتضمن طرفين: أولاً : الأخذ بالنصوص الموافقة للقواعد . ثانيًا: تأويل النصوص المخالفة للقواعد تأويلاً يبعد بها عن التأثير فى القواعد ذاتها، إذ يفسرها ويصوغها بشكل ينأى بها عن معارضتها، أو يضعف من قيمة هذه المعارضة، ويلغى أثرها " (٤)

فلو نظرنا إلى ظاهرة الحذف فى اللغة نجد أن الواقع اللغوى ينقض دعوى الحذف والتقدير بأسرها، فإنه فى الحالات التى يتحتم عند النحاة الحذف فيها لا معنى لتقدير المحذوف؛ إذ أنه ما دام لم يرد، ولا يجوز أن يرد، فإن فى تقديره عبثًا باللغة وإهدارًا لمقوماتها، وإغفالاًلخصائصها، ولم يكن الهدف من هذا التقدير غير معالجة قصورالقواعد النحوية عن استيعاب الظواهر اللغوية، ووضع الهدف على هذا النحو أسلم إلى كل هذه الأخطاء ، ولعله كان يصلح النحوى إلى حد ما أن تعدل القواعد بحيث توضح قوانينها كل ما يتصل بالواقع اللغوى من مظاهر" (٥)

من خلال هذا يتبين لنا أن التأويل إنما يُحتاج إليه عندما يكون النص أو الكلام فيه خروج عما تعارفت عليه العرب، فإن وجد ذلك الخروج أو التعارض لجأوا إلى التأويل.

لذا فإن ابن هشام يرفض التأويل عند توفر السماع وتعاضده، ولكن حين يندر الشاهد مخالفا للقواعد يلجأ إلى التأويل، وذلك كقول زهير بن أبي سلمى(٦):

وَمَا الحَرْبُ إلا مَا عَلِمتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيْثِ المُرَجَّمِ

(٢) أصول التفكير النحوي: ٢٣١.
(٣) الأصول: ١٤٨.
(٤) أصول التفكير النحوي: ٢٣٣.
(٥) السابق: ٢٦٦
(٦) ديوانه: ٤٩.

فمن الشروط الواجبة في المصدر أن لا يكون مضمراً، فلا تقول: (ضربني زيداً حسن وهو عمْراً قبيحٌ)؛ لأنه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بهذا البيت، أي: *وما الحديث عنها بالحديث المرجم*، قالوا: فـ(عنها) متعلق بالضمير؛ يقول ابن هشام: (وهذا البيت نادر قابل للتأويل؛ فلا يبنى عليه قاعدة)(١)

وقد اضطر النحاة إلى هذا النوع من التأويل أن وجدوا صورًا كثيرةً من التعارض بين ما تفرضه القواعد من أحكام، فلم يجدوا بُدًّا من حمل النصوص التى تكشف هذا التعارض على غيرها، ولم يكن أمامهم من سبيل للقول بهذا الحمل غير ابتكار ما يؤيده من قواعد، وهكذا إذا كانت الفوارق بين النصوص وخصائصها من ناحيةٍ وبين القواعد وما تقتضيه من أحكام من ناحيةٍ أخرى سببًا فى المحاولات الأولى من الـتاويل – وهى تأويل النصوص – فإن تعدد القواعد ثم إدراك ما بينها فى بعض الأحيان من تضاربٍ كان وراء امتداد التاويل إلى اقواعد ذاتها"(٢)

وعلى الرغم من أن النحويين يرفضون التأويل عند توفر السماع وتعاضده، فإنهم يلجئون إليه حين يندر الشاهد مخالفا للقواعد؛ فتضطرب أحكامهم النحوية بسبب تمسكهم بتأويل النص ليوافق تقعيدهم النحوى دون النظر إلى الواقع اللغوى وعدم الاعتراف بهذا الواقع على الرغم من وروده بكثرة، ومن ذلك ما ذهب إليه جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر . قال الرضي [٣]" و إذا انجر ذو الحال بحرف الجر ، فسيبويه و أكثر البصرية يمنعون ".

وقد وردت شواهد عربية تقدمت فيها الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، بل جاء ذلك في أوثق كلام و أفصحه و ذلك في قوله تعالى:" وَ مَا أَرْسَلْناكَ إلاّ كافَّةً للناسِ "[٤]

فـ " كافة "حال من الناس المجرور بحرف الجر ، و قد تقدمت الحال على صاحبها. غير أنَّ كثيراً من النحاة لم يسلم بذلك، فذهب بعضهم إلى تأويلات حادت بالآية الكريمة عن معناها الحقيقي، فالزجاج[١] جعل (كافة) حالاً من الكاف في أرسلناك. و التاء

(١) شرح قطر الندى: ٢٦٢- ٢٦٣.
(٢) أصول التفكير النحوي: ٢٢٩- ٢٣٠.
(٣) شرح الكافية ، للرضى : ٢ /٦٩
(٤) سورة: سبأ ، من: الآية: ٢٨
(١) معاني القرآن و إعرابه ،للزجاج : ٤/ ٢٥٤ .

للمبالغة كعلاّمة، و راوية. فيكون المعنى عندئذٍ: أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار و الإبلاغ .

وأما الزمخشري فجعل (كافة) صفة لمحذوف، فقال[٢]: " إلا إرسالة عامة محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم ".

وجمع الفخر الرازي بين القولين السابقين ، فقال[٣]: " و فيه وجهان أحدهما : كافة أي رسالة كافة أي عامة لجميع الناس تمتعهم من الخروج من الانقياد لها . و الثاني : كافة : أي أرسلناك كافة تكفّ الناس أنت من الكفر ، و الهاء للمبالغة على هذا الوجه ".

أمّا القرطبي فأضاف إلى الوجهين السابقين وجهاً ثالثاً ، فقال[٤]: " و قيل : أي إلاّ ذا كافة ، فحذف المضاف ، أي ذا منع للناس أن يشذوا عن تبليغك، أو ذا منع لهم من الكفر، ومنه : كفّ الثوب لأنه ضم طرفيه "

و في كل هذه التأويلات تعسف واضح ، وليٌّ لعنق اللغة ، و بعد عن المعنى الحقيقي للآية الكريمة . وهذه التأويلات مستبعدة لوجوه :

أولها : أن (كاف) بمعنى جامع غير معروف في اللغة[٥].

ثانيها : جعل (كافة)صفة لمصدر محذوف خروج عمّا نقله النحويون من أنّ " كافة " لا تكون إلاّ حالاً[٦].

ثالثها: وهو الأهم أن معنى الآية الكريمة لا يحتمل هذه التأويلات. بل إن في هذه التأويلات خروجاً عن روح الآية. و ذلك أنه ليس من مهمة الرسول عليه الصلاة والسلام أن يجمع الناس قصراً على الإيمان، أو يمنعهم من الكفر، بل تنحصر مهمته في

---

[٢] الكشاف، للزمخشري :٣ / ٢٩٠.
[٣] تفسير الفخر الرازي ٢ / ٢٥٩.
[٤] انظر تفسير القرطبي : ١٤ / ٣٠٠.
[٥] انظر البحر المحيط: ٢٨١/٧ ، ، و انظر: القاموس المحيط (كفف)
[٦] انظر البحر المحيط ٧ / ٢٨١

الإبلاغ و الإنذار فحسب، و هذا ما نصت عليه آيات كريمة عديدة منها: قوله تعالى مخاطباً رسوله:"إنَّما أنتَ نَذِيرٌ و اللهُ على كُلِّ شَيْءٍ وَكِيل[١] ".

و يقول له أيضاً[٢] " قُلْ ما كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ وَ ماأدْرِي ما يُفْعَلُ بِي و لا بِكُم إنْ أتَّبِعُ إلاّ ما يُوحَى إليَّ وما أنا إلّا نَذِيرٌ مُبِينٌ " ويقول له أيضاً[٣]: "وَلَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أو يَتوبَ عَلَيْهِم أو يُعَذِّبَهُم ". فالرسول عليه الصلاة السلام ما هو إلاّ مذكر بآيات الله منذر بها ، و ليس له قدرة على جمعهم على الإيمان، أو منعهم من الكفر و ذلك صريح في قوله تعالى[٤]:" فَذَكِّر إنَّما أنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ".

فأين هذا من تلك التأويلات المتعسفة التي ابتعدت بالآية الكريمة عن معناها الحقيقي ،الذي وضحه الطبري في تفسيره بقوله[٥]: " ويقول تعالى ذكره: وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين من قومك خاصة، و لكنا أرسلناك كافة للناس أجمعين: العرب منهم و العجم، و الأحمر و الأسود ، بشيراً من أطاعك ، و نذيراً من كذبك ، و لكن أكثر الناس لا يعلمون أن الله أرسلك كذلك إلى جميع البشر ".

و الذي دعاهم إلى اعتساف هذه التأويلات هو الحرص على اطراد قاعدة فرعية، معتمدة على قياس عقلي لا على سماع صحيح ، و في ذلك يقول الزمخشري[٦]: " و من جعله _ كافة _ حالاً من المجرور متقدم عليه، فقد أخطأ؛ لأنّ تقدم الحال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار "

فهو يقيس عدم جواز تقدم الحال على صاحبها المجرورعلى عدم جواز تقدم المجرور على الجار، فهو قياس عقلي محض لا يستند إلى واقع اللغة واستعمالاتها .

فانظر كيف تمسكوا بالقياس العقلي فحادوا عن الصواب، و كان الأجدر بهم أن يقيسوا على السماع الصحيح المتمثل بعدد من الأبيات الشعرية الفصيحة

---

[١] سورة : هود، الآية : ١٢.
[٢] سورة: الأحقاف، : ٩.
[٣] سورة: آل عمران، الآية : ١٢٨.
[٤] سورة: الغاشية، الآية :٢١- ٢٢.
[٥] جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري : ١٩ /٢٨٨.
[٦] الكشاف : ٣ /٢٩٠.

ومن ذلك قول الشاعر[١]:

لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ حَرَّانَ صادِياً إليَّ حَبِيباً إنَّها لَحَبِيبُ

فـــ" حران " و"صاديا" حالان تقدمتا على صاحبهما و هو الياء المجرورة بـــ"إلى" .و قول الآخر[٢]:

إذا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المرُوءَةُ ناشِئاً فَمَطْلَبُها كَهْلاً عليهِ شَدِيدُ

وكذالك قوله[٣]:

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمُ بعدَ بَيْنِكُم بِذِكْراكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْدِي

ومنه أيضاً قول الشاعر[٤]:

مَشْغُوفَةً بِكَ قَدْ شُغِفْتَ و إنَّما حُمَّ الفِراقُ فما إليكَ سَبِيلُ

و هناك شواهد سوى ذلك[٥] و اعتماداً على هذه الشواهد أجاز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر كلّ من الفارسي، و ابن كيسان وابن برهان[٦].

فهذه النظرة الجزئية إلى اللغة، قادت إلى غياب الرؤية الكلية الشمولية للظواهر النحوية، فأصدر النحاة أحكاماً غير مطردة، مما اضطرهم إلى التعليل بالضرورات الشعرية أو الشذوذ، أو إلى التأويل المتعسف في كثير من الأحيان و ليّ عنق اللغة لتتفق مع أحكامهم الجزئية.

(١) انظر: شرح الكافية ، للرضى : ٢ /٦٩ و شرح ابن عقيل : ١ / ٤٩٥ ، و خزانة الأدب ، للبغدادى : ٣ /٢١٢.
(٢) انظر: شرح الكافية ، الرضي : ٢ /٦٩ ، و خزانة الأدب : ٣ /٢١٩.
(٣) انظر: شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ ، لابن مالك : ٤٢٦، و الصبان حاشية الصبان : ٢ / ١٧٧.
(٤) انظر: البحر المحيط :٧ /٢٨١ ، وحاشية الصبان : ٢ /١٧٧
(٥) انظر: البحر المحيط :٧ /٢٨١ ، وشرح ابن عقيل: ١ /٤٩٦ و حاشية الصبان: ٢ /١٧٧
(٦) انظر: شرح الكافية ، للرضي :٢/٦٩.

٢- التعليل واضطراب الأحكام النحوية

تناول الدارسون الأولون فى النحو ظواهر اللغة وتراكيبها ووضعوا لها قواعدها وحددوا أحكامها، وفى ظلال ذلك انفتح أمام بحوثهم مجال جديد أرادوا به تأكيد ما فى العربية من خصائص، ودعم ما لها من امتياز، فابتدءوا فى الوقت الذى يضعون فيه القواعد يبررون هذه القواعد، ويجعلونها ترتكزعلى دعائم محددة من الأهداف التى توخت – فى نظرهم- تحقيقها؛ فأسلمت بالضرورة إليها بعد أن صاغت أسسها، وهكذا نشأ التعليل فى النحو العربى.[١]

وقد كان تعليل الظواهر اللغوية والقواعد النحوية أحد المجالات المهمة التى كشف فيها النحويون عما استقر فى فكرهم ووجدانهم من اتسام اللغة بالحكمة. والبرهنة على ما فى أساليبها من خصائص تميزت بها اللغة العربية عن غيرها من اللغات. وكان منهج التعليل – فى البداية – يقف عند نصوص اللغة وقواعدها؛ فيلتزم بالوارد فى الواقع اللغوى من أساليب والمحفوظ فيها من القواعد.

ولعل الخليل بن أحمد كان له دور كبير فى استنباط العلل وإقامة القواعد على أساسها، وطرح لبنات التعليل المنهجى العلمى، فعلى الرغم من أنه لم يَبْقَ لنا شىء يذكر من تأليفه فإن النص الذى نقله الزجاجى عنه يدل على مكانته فى هذا الميدان، وتصوره الشامل له، فقد سأل سيبويه الخليل عن: « العلل التى يعتل بها النحو ... أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعَرفَتْ مواقع كلامها وقام فى عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما عللته منه فإن أكن أصبت العلة فهو الذى التمست، وإن تكن هناك علة له (أخرى) فمثلى فى ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا

[١] انظر : أصول التفكير النحوى : ١٤٩، ١٥٠ .

وكذا .. وجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الذى دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليق مما ذكرته للمعلول فليأت بها »[١]؛لذا قال الزبيدى عن الخليل بن أحمد: « إنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه مثله سابق »[٢].

ثم كثرت التعليلات عند تلميذه سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، يقول فى فواتح كتابه:[٣] « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا ». فهو لا يعلل فقط لما كَـثُرَ فى ألسنتهم واستُنْبِطَتْ على أساسه القواعد، بل يعلل أيضًا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة. ويعلل لعدم جزم الأسماء بقوله: « وليس فى الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة »[٤].

لقد ثَبَّتَ سيبويه جذور التعليل فى النحو والصرف ومدها فى جميع قواعدهما ومسائلهما، فليس هناك شيء لا يعلل، بل لكل شيء علته.

وكان أبو على الفارسى يطبق هذا المبدأ على كل ما ورد عن العرب ولِمَا ذهب إليه النحاة على مختلف مذاهبهم مما جعل ابن جنى يعجب من كثرة تعليلاته فى مسائل النحو والصرف؛ فيقول لأبى بكر الرازى: « أحسب أن أبا على قد حظر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا »[٥].

فكان الفارسى يعلل عدم جواز جر البدل الذى يعقب "لا" بقوله: إنما لم يجز جر البدل فى ما جاءنى من أحد إلا زيد، لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة، وعمل

(١) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى :٦٥.
(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى :٤٣.
(٣) الكتاب لسيبويه :١٥/١
(٤) الكتاب لسيبويه- كتاب سيبويه - ١ / ١٤
(٥) الخصائص لابن جنى: ٢٠٨/١.

"لا" التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل فى نحو: ما جاءنى من أحد إلا رجل صالح »[٦].

وهكذا بدأ منهج التعليل أساسًا تتبنى عليه القواعد والأحكام، ثم اختلف منهجه- بعد ذلك- فأصبح لا يرتبط بالنصوص المحفوظة فى الواقع اللغوى والقواعد المطردة فى التقعيد النحوى، وانطلق من التصور المنطقى للغة فتعددت الآراء النحوية وتعدت المدارس والتجمعات الفكرية إلى الآراء الذاتية للباحث النحوى؛ مما فتح المجال فسيحًا للاختلاف فى الأصل والفرع والخاص والعام فى القضايا النحوية، ومن ثمَّ تعددت الأحكام وتضاربت وجهات النظر.حتى أصبح من الصعب الترجيح بينها.

ومن ذلك ما ورد فى مسألة الحركة مع الحرف. هل الحركة تكون قبل الحرف أم بعده أم معه؟ وسرد ذلك السيوطى فى كتابه ﴿الهمع﴾ وذكر أن أبا على الفارسى لم يصل إلى نتيجة مقنعة فانتهى بعدم الترجيح بين الآراء معللا سبب الخلاف بدقة الأمر وغموض الحال.

فقال السيوطى:" في محل الحركة ثلاثة أقوال- حكاها ابن جني في الخصائص بأدلتها وعقد لها بابا- أحدها: وهو قول سيبويه: أنها تحدث بعد الحرف واختاره ابن جني. قال: ويؤيده أنا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر، نحو الملل والضفف كما تفصل الألف بعدها بينهما، نحو الملال. فلولا أن حركة الأول تليه في الرتبة لما حجزت عن الإدغام، وأن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف؛ إذ الفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، فكما أن الحرف لا يجامع حرفا آخر فينشآن معا في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد. والثاني: أنها معه واختاره أبو علي الفارسي قال: ويؤيده أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضا من الأنف واختاره أيضا أبو حيان وأبو البقاء في اللباب، وعلله بأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشدة والجهر

[٦] شرح الكافية ، للرضى: ٢٣٨/١.

فهي صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه، وبأن حروف العلة تتقلب إلى غيرها لتحركها فلو كانت بعدها لم تقلب. والثالث: – وهو أضعفها– أنها قبله قال بن جني: ويؤيده إجماع النحاة على أن الفاء في يعد وبابه إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في يوعد لو خرج على أصله، فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال: ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كضارب– مثلا– فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحه. قال الفارسي وسبب الخلاف لطف الأمر وغموض الحال"(١) وهكذا سلك التطور التاريخى للمنهج النحوى فى التعليل ثلاث مراحل بدأ بالتعليل اللغوى عند الخليل وسيبويه ، ثم تلاها التعليل المنطقى عند ابن السراج والزجاجى والفارسى والرمانى، ثم لحقتها مرحلة التعليل الأصولى عند ابن جنى وابن الأنبارى السيوطى من بعدهم . (٢)

دور التعليل فى استنباط الحكم النحوى .

التعليل في عرف النحاة يعني النظر في الأحكام النحوية وما يرونه من أسباب تدعو إلى هذه الأحكام(٣)؛ لذا فالتعليل يقوم على إظهار العلة التى هى من أهم أركان القياس وعليها مدار تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع، ومن هذه الأهمية أخذ الأصوليون فى داسة مفهوم العلة بحثًا وتحقيقًا وتمحيصًا، وفصلوا أحكامها وشروطها وكيفية التعرف على طرقها.

والعلة النحوية ليست علة كلامية ولا علة فقهية ولكنها نوع آخر له خصائصه التى تميزه(٤). ومن ثم كان تعريف العلة النحوية فى الاصطلاح: « الجواب عن كل حكم إعرابي أو بنائى يسأل عنه نحو: وَقَفَ الخطيبُ. سؤال: لِمَ ارتفع الخطيب ؟ جواب: لأن فاعله "علة" »(٥).

(١) همع الهوامع ، السيوطى: ١ / ٧٦ – ٧٧.
(٢) انظر: تاريخ النحو العربى فى المشرق والمغرب، لمحمد المختار ولدأبّاه : ٣٦.
(٣) انظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجى : ٦٥ ـ ٦٦
(٤) العلة النحوية ودورها فى إثبات الحكم ونفيه ،لإبراهيم محمد السيد : ٥.
(٥) الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي : ٣٢٤.

ومن منطلق أن ليس كل ما يُدْعَى التعليل به يصح أن يقال إنه علة؛ اشترط الأصوليون شروطًا متعددة للعلة بحيث يمكن إلحاق الفرع بالأصل تراوحت هذه الشروط بين الكثرة والقلة وبين الاتفاق والاختلاف[٦]. والعلة النحوية تلعب دورًا كبيرًا فى استنباط الاحكام النحوية . فقد اعتمد عليها النحاة فى إثبات الأحكام النحوية. بل لا يخلو باب نحوي منها.

ويجب أن تكون هذه العلة مطردة منعكسة ليطرد إثبات الحكم يقول عبد القاهر الجرجانى: « الحرف ما دل على معنى غير متصرف، ولم يكن له إعراب بوجه، ولم يتضمن الزمان وهذا مطرد منعكس إذ ما من لفظ تجتمع فيه هذه الشرائط إلا أن يكون حرفا، وما من لفظ يتعرى منها إلا ولا يكون من الحروف »[١].

وقال أيضا: « إن قوله "فما جاز الإخبار عنه" وصف للاسم وليس بحد لأنك تقدر على رده وهو أن تقول: كل ما صح الإخبار عنه فهو اسم، ولا تقدر على عكسه، وهو أن تقول: كل ما لم يصح الإخبار عنه فليس باسم، لِمَا ذكرنا من أن نحو كيف وأين اسم، والإخبار عنه مع ذلك ممتنع والحد يجب أن يكون مطردًا منعكسًا »[٢].

« والطرد يقتضي إثبات الحكم فى الفرع لثبوت علة الأصل فيه والعكس يقتضي نفي الحكم عن الفرع لنفي علة الحكم فيه »[٣].

وقال عبد القاهر: « ومما لا يُبْنَى منه فِعْلُ التعجب الفعل المبني للمفعول به فلا يقال من ضُرِبَ زيد، ما أضربه، بمعنى ما أكثر ضَرْبَ عمرو له، أو ضَرْبَ الناس له. ولم أر لهم فى علة امتناعهم أكثَر من أنه يؤدي إلى اللبس والقول فيه هاهنا أمرين كل واحد منهما يوجب ترك بناء فِعْلِ التعجب من فُعِلَ ... »[٤].

---

[٦] انظر: هذه الشروط مفصلة فى رسالتى للماجستير " عبدالقاهر الجرجانى ومنهجه فى أصول النحو " : ١١٠ .
[١] المقتصد : ٨٥/١.
[٢] المقتصد : ٧٠/١.
[٣] إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية: ١٢٤/١، وانظر: شرح المواقف للسيد الشريف الجرجانى: ٢٨/٢.
[٤] المقتصد: ٣٨٣/١. وانظر والتأويل النحوى عند عبدالقاهر الجرجانى، لمجاهد منصور مصلح .

ومن ثم فإن عدم اطراد العلة وانعكاسها يوقع في اضطراب الأحكام وتناقضها . ويؤدى إلى اللبس .

والحكم يدور مع العلة حيث دارت فإن انتفت العلة انتفى الحكم، وجاء تطبيقًا لذلك قول عبدالقاهر الجرجانى : " إنما يعمل العامل بعد أن يحصل موجب الإعراب، فكما أنك تقول: أعجبني أن خرج زيد، فتدخل "أن" على "خرج" ولا يكون له عمل، كما يكون إذا قلت: يعجبني أن يخرج، لأجل أنه لم يشابه الاسم فيستحق النصب كما استحقه "يخرج" بالمشابهة، وكذا تقول: إن خرج زيد خرج عمرو، فلا يجزمه كما تجزم فى "يفعل" إذا قلت إن يخرج زيد أخرج، كذلك تقول: مررت برجل ضرب، فلا يعمل وقوعه موقع الاسم فيه الرفع كما يعمل فى يضرب، إذا قلت: مررت برجل يضرب، لأن موجب الإعراب إذا لم يحصل لم يكن للعامل تأثير فى اللفظ »[١].

ويقول أيضًا : « لا يجب أن تُذْكَرَ العلة فى جميع الأسماء المبنية، ولأن السنن إذا عرف فى البعض اكتفى بذلك. فكل لفظ وُجِدَتْ فيه الشرائط المذكورة فى الحد المتقدم ذكره فاحكم بأنه اسم »[٢].

والحكم يكون ثابتًا والعلة تكون متغيرةً: يرى عبد القاهر: أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام ومال زال عليهما ويجوز على المرفوع. والعلة فى "مازال" غير العلة فى "ما دام".

فيقول : « ولا يجوز فى ما دام ... تقديم المنصوب على الفعل، ويجوز تقديمه على المرفوع تقول: ما دام منطلقا زيد ولا تقول: منطلقا ما دام زيد، وإنما منع من ذلك فى ما دام خاصة أن "ما" مع "دام" فى تأويل المصدر كما فسرنا، ومعمول المصدر لا يتقدم عليه، لا يجوز أن تقول: أعبجني زيدًا ضَرْبُكَ. فما دام بمنزلة "أن" مع صلته، فكما لا يتقدم ما يكون فى صلة "أن" عليه كذلك لا يتقدم ما يتعلق بصلة "ما" عليه، فلا يجوز أجلس منطلقا ما دام زيد كما لا يجوز أن تقول يعبجني زيدًا أن يَضْرِبَ عمرو، وتريد أن يَضْرِبَ عمرو زيدًا. وأما ما برح وما زال فبهذه المنزلة فى امتناع التقديم نحو منطلقا ما

(١) المقتصد :١٢٢/١.
(٢) المقتصد: ١٥١/١.

(زال) زيد وخارجا ما برح عمرو. وأما العلة فى "ما زال" فغير العلة فى "ما دام"، وإنما امتنع تقديم المنصوب على ما زال وأخواتها لأجل أن "ما" للنفى، وهو جار مجرى حرف الاستفهام فى اقتضائه صدر الكلام، وأن لا يعمل ما بعده فيما قبله ... »[٣].

وقد اضطرب النحاة فى حكم تقديم التمييز على عامله . فإن كان العامل غير متصرف فالمنع بالإجماع ، وإن كان متصرفاً فقد أجازه بعضهم ، قال الرضي[١]:

" لا يتقدم التمييز على عامله إلا إذا كان عن تمام الاسم اتّفاقاً" ثم قال[٢]: " و أما إذا كان العامل الفعل الصريح... فجوّزه المازني و الكسائي و المبرد ... ومنعه الباقون " و قال ابن عقيل[٣]: " مذهب سيبويه – رحمه الله – أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ".

و ثمة شواهد عديدة جاء فيها التمييز متقدماً على عامله، منها قول الشاعر[٤]:

أَتَهْجُرَ لَيْلي بالفِرَاق حَبِيبَها و ما كَان نَفْساً بالفِراق تَطِيبُ

فتقدم التمييز "نفساً" على العامل "تطيب" , وقول الآخر[٥]:

ضَيَّعْتُ حَزمِي في إبْعادِي الأمَلا و ما ارْعَوَيْتُ ، وشيباً رأسيَ اشْتَعَلا

فتقدم التمييز (شيباً) على العامل (اشتعل) ، و قول الآخر[٦] :

ونارُنا لم يُرَ نارا مِثْلُهُا

---

[٣] المقتصد: ٤٠٧/١.
[١] شرح الكافية ، للرضى: ٢ /١١٥.
[٢] السابق ٢ / ١١٦
[٣] شرح ابن عقيل: ١ /٥١٦ .
[٤] الخصائص : ٢ / ٣٨٤ ، وشرح ابن عقيل: ١ /٥١٧.
[٥] المغني لابن هشام : ٥١٥ ، وشرح ابن عقيل :١ /٥١٧ ، وحاشية الصبان : ٢ /٢٠١.
[٦] حاشية الصبان : ٢ /٢٠١ .

فـ (ناراً) تمييز تقدم على عامله الجامد (مثلها).

وثمة شواهد أخرى غير ما ذكرناه.[٧]

و الذي دعاهم إلى هذا هو النظر العقلي البحت بعيداً عن واقع اللغة، وأساليب المتكلمين. و ذلك أنهم عدوا التمييز فاعلاً في الأصل، ثم حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على عامله، كذلك لا يجوز تقديم التمييز[١]:

فهذا تحكم عقلي وتعليل مضطرب، و ليس استقراءً لواقع اللغة ، و قد ردّ الرضي هذه العلة ، فبعد أن ذكر اعتلال النحويين لما ذهبوا إليه قال[٢]: " و ليست العلة بمُرضية، إذ ربما يخرج الشيء على أصله، و لا يراعى ذلك الأصل ، كمفعول ما لم يسم فاعله ، كان له لما كان منصوباً أن يتقدم على الفعل ، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع، و كونه بعد الفعل . فأي مانع أن يكون للفاعل أيضاً إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم ؟ " و هناك تعليلات أخرى ذكرها الرضي[٣]، و كلها تعليلات عقلية منطقية بعيدة عن واقع اللغة.

ويتضح مما سبق أن التعليل يعد ركنًا أساسيًّا فى استنباط الأحكام النحوية، وحسن استعماله يؤدى إلى استقرار الحكم وسوء توظيفه يؤدى إلى اضطراب الحكم النحوى .

---

[٧] السابق :٢٠١/٢ ، ٢٠٢.
[١] انظر شرح الكافية ، للرضي : ١١٦/٢-١١٧
[٢] السابق: ٢ /١١٧.
[٣] السابق :٢ / ١١٧.

٣ – نظرية العامل واضطراب الأحكام النحوية

قد أراد النحاة أن يجعلوا من العامل نظرية مطردة، يمكن تطبيقها على كل عناصر التراث [١]"غير أن اللغويين كانوا قد أسرفوا على أنفسهم فى كل ما ترتب على نظرية العامل من افتراضات، وتقديرات، وتأويلات، وأدخلوا مناهج العلوم الأخرى، خاصة مناهج المتكلمين والأصوليين وغيرهم."[٢] وقد أشار ابن جني فى خصائصه إلى شيء من ذلك.[٣]

وقال الدكتور عبده الراجحى فى نظرية العامل:" جاءت هذه النظرية محكمة البناء، منطقية الأصول والفروع، فلما استوت خلقًا متماسكًا على يد الخليل بن أحمد أخضع النحاة اللغة لها، وحكَّموها فيها، وجعلوها ميزان الكلام خاصةً فيما يثور بينهم من جدل حول تخريج بعض الشواهد الشاذة عن هذه النظرية، والبصريون أحرص على هذه النظرية وأمهر فى تطبيقها... ومع ذلك فالكوفيون يطبقونها أيضًا فهى فى الواقع دستور النحاة جميعًا لا يختلف فى ذلك بصريٌّ عن كوفيٍّ [٤]

وقد قارن الدكتور مهدى المخزومى بين العامل عند الكوفيين والعالمل عند البصريين فقال : " كان العامل عند الكوفيين أضعف من العامل البصرىِّ؛ لأن العامل البصرىَّ له قوة العلة الفلسفية، وتأثيرها، وأحكامها، فكما لا يجتمع على المعمول الواحد علتان؛ لا يجتمع على المعمول الواحد عاملان، وإذا اجتمعا فالمعمول لأحدهما، لا لكليهما، وكما أن المعمول لا وجود له إلا بالعلة كان الإعراب عندهم إنما يكون بالعامل ملفوظًا كان أو مقدرًا ؛ ولهذا أفاضوا فى الحديث عن تقدير العامل فى مواضع كثيرة من أبوب مصنفاتهم، وموضوعات دراستهم ... اما نحاة الكوفة فهم بالرغم من أنهم تأثروا بالمنهج الكلامى كانوا أقل من البصريين إمعانًا فى فلسفية العامل، وكان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوى من منهج أهل البصرة، فالعامل عند الكوفيين ليس له قوة العلة فقد يكون العامل، ولا يكون المعمول" [٥]

ومن ثم فإن نظرية العامل كانت من أحد أسباب التأثير الكلامي فى النحو العربي:

---

[١] ظاهرة التأويل فى النحو العربي، لنجاة عبد العظيم الكوفي : ٣٤ .
[٢] العوامل المائة النحوية فى أصول النحو للشيخ خالد : ٤.
[٣] انظر: الخصائص لابن جني: ٤٨/١.
[٤] دروس فى المذاهب النحوية ، لعبده الراجحى وحلمى خليل : ٤٩.
[٥] مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ، لمهدى المخزومى : ٢٦١-٢٦٣.

وهذا ليس غريبًا؛ لأن " النحو العربي له فلسفة ذاتية خاصة، وهذه تحتاج فى فهمها إلى منهج أو نظر فلسفي، وإن كثيرًا من النحاة كانوا متكلمين أو مشتغلين بعلم الكلام، وأن كثيرًا من النحاة كانوا من الأعاجم أو من فى معناهم من الموالي، وقد كان أكثر هؤلاء ذوي صلة بالثقافات الأجنبية والمعارف العقلية، ومنها أن النحو العربي يتسم بسمتين أساسيتين أولهما: أنه نحو تعليمي يعتمد على عرض المادة النحوية فى ضوء الخلفية الثقافية للمتعلمين،

وثانيهما: أنه كان نحوًا تفسيريًّا لا يكتفي بوصف الظاهرة النحوية كما هي، وإنما يحاول أن يفسرها فى ضوء العلاقات المتشابكة بينها وبين غيرها من الظواهر " [١].

وهذا التأثير يرجع أيضًا إلى أن " النحو العربي نوع من التفكير المنطقي الذي يقوم على مجموعة من القوانين الفعلية الثابتة وهو بذلك يتفق مع المنطق فى قوانين العقل العامة غير أن النحو يعبر عن هذه القوانين بضوابط لسانية مختلفة من أمة إلى أخرى "[٢].

والمنطق- كما عرفه أصحابه- " علم القوانين التي يسير عليها الفكر فى وصوله إلى التصورات والتصديقات الصحيحة "[٣].

ولذا جعل النحويون لنظرية العامل مبادئ تحدد أركانها وتبين وظيفتها وهم فى ذلك كله متأثرون بمنهج المتكلمين والفلاسفة ، ومن ثَمَّ سنذكر بعضًا من هذه المبادئ عند أحد علماء القرن الخامس وهو عبد القاهر الجرجانى (٤٧١هـ) خاصة بعد أن استقرت معالم هذه النظرية فى هذا القرن فقال:

١ - " لا يرتفع بفعل واحد اسمان ظاهران، ولا ظاهر ومضمر "[٤].

٢ - " الاسم الواحد لا يعمل فيه عاملان فى حال واحد، ولا يمكن أن يكون منصوبا ومرفوعا إلا فى وقتين"[٥]

---

[١] انظر:أثر العقيدة وعلم الكلام فى النحو العربي ، لمصطفى أحمد عبد العليم كلية .
[٢] أثر العقيدة وعلم الكلام فى النحو العربي :٣١.
[٣] المنطق الصوري والرياضي ص ٦، ٨، د/عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية ط: الثالثة - ١٩٦٨.
[٤] المقتصد :٥٣٩/١.
[٥] المقتصد: ٣٣٦/١.

٣ – "إن اسما واحدا لا يعمل فيه عاملان متفقان فى حال واحدة كما لا يعمل فيه عاملان مختلفان"(٦)

٤ – " الأسماء المحضة لا أصل لها فى العمل، وإنما العمل للأفعال والحروف " (٧).

٥ – " لا يجتمع عاملان على لفظ واحد فى حال واحدة " (٨).

٦ – " إن الفعل إذ عمل النصب فى أحد المفعولين عمل فى الثاني البتة.. فإذا نصبت أحدهما ورفعت الآخر أدى ذلك إلى أن يكون المبتدأ مرفوعا والخبر منصوبا نحو زيد منطلقا وهذا بين الإحالة "(١).

٧ – " وحرف العطف يعمل ما يعمله الذي ينوب عنه، فإذا كان للعامل عاملان رفع ونصب كان الحرف مثله"(٢).

٨ – " العامل فى المنفصل يفتقر إلى قوة لا يفتقر إليها العامل فى المتصل" (٣)

٩ – " الفعل الواحد لا يرفع اسمين "(٤).

١٠ – " إن الفعل المحض يضعف عمله بالتقديم "(٥).

والمؤلفات النحوية مليئة بهذه القواعد الكلية الخاصة بنظرية العامل.(٦)

ولكن اختلف منهج النحويين فى توظيف نظرية العامل فى التقعيد النحوى– بعد ذلك– فأسرفوا فى استخدامها مما جعل أحكامهم النحوية مضطربة ومتناقضة، حتى أصبح لها رد فعل معاكس عند بعض النحاة، بدأت بابن جنى عندما رفض أن يكون للحركة عامل غير المتكلم على الرغم من اعترافه بنظرية العامل اللفظى والمعنوى، فهو يرى أن العامل الحقيقى الذى يوجد حركة الإعراب ليس اللفظ ولا المعنى، بل العمل

(٦) المقتصد: ٦٤٨/١
(٧) المقتصد :٨٧١/٢-٥٠٦/١
(٨) المقتصد: ١١٠٠/٢
(١) المقتصد: ٤٩٨/١ .
(٢) المقتصد: ٤٤٠/١.
(٣) لمقتصد: ٩٠٢/٢ .
(٤) المقتصد: ٨٨٤/٢.
(٥) المقتصد: ٦٧٤/١ .
(٦) انظر: رسالتى للدكتوراه : النحو مفاهيمه وقضاياه ومشكلاته بين الرماتى والفارسى : ١٨٠.

عنده يصدر عن المتكلم نفسه[٧]، ثم جاء من بعده ابن مضاء وحاول أن يحمل ابن جنى على رفض العامل؛ فقوّله ما لم يقله ، وفهم منه ما لا يُفْهَم[٨]، وفى النهاية رفض ابن مضاء نظرية العامل مطلقًا وأقر أن" مذهب أهل الحق أن هذه الأصوات هى من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[٩] وفيما يأتى بعض من المسائل التى ظهر فيها هذا التناقض :

١- وقوع المعمول لا يجب أن يقع حيث يقع العامل دائمًا.

يقول عبد القاهرالجرجانى: " ولا يجب أن يظن أن وقوع المعمول حيث يقع العامل واجب كما يظن بعضهم، حتى دعاه وهمه إلى أن قال: إن هذا الذي أصله النحويون ينتقض بأشياء نحو أن تقول: ضرب زيد وضرب الزيدان، فلا يجوز أن يقع المعمول حيث يقع العامل؛ لأجل أن "الزيدان" معمول ضرب، وهو مع ذلك يقع فى موقعه، إذا لا تقول: " الزيدان ضرب " فتقدم الفاعل على الفعل، وهذا سهو ظاهر؛ لأنا قلنا: " إن المعمول لا يقع حيث يقع العامل "، ومعنى هذه العبارة أن المعمول يجوز وقوعه حيث يقع العامل، وإذا كان كذلك لم يلزمنا ما ذكروه وإنما يلزم من يقول: " إن المعمول يجب وقوعه حيث يقع العامل "[١]. وقال عبد القاهر: " وأما من قال: إن الفاعل هنا محذوف فقد ترك الظاهر، لأجل أن الفعل لابد من فاعل فأن يقال: أنه مضمر على التفسير أولى من أن يقال: إنه محذوف، إذا المضمر بمنزلة المظهر وجار مجراه فى الحكم.

والمحذوف ليس كذلك. فإذًا ألزمه التسليم فيما يدعى من اقتضاء الفعل للفاعل إذ لا تقدر أن تقول: إن أكرمني ليس له فاعل لما فى ذلك من الاستحالة.. ونجد أفعالا لا مفعول لها، نحو قام زيد وذهب عمرو، ولا نجد فعلا ليس له فاعل البتة " [٢]

---

[٧] انظر : الخصائص: ١/ ١٠٩ – ١١٠.
[٨] انظر : الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ، على أبو المكارم : ١٠٦.
[١] الرد على النحاة : ٨٧ .
[١] المقتصد:٣٠٤/١
[٢] المقتصد: ٣٣٧/١

ويقول عبد القاهر: " إنك لو قلت: إنسان قائم الزيدان كان محالا ؛ لأن القائم إذا صار للموصوف المذكور، لم يجز أن يكون الزيدان ؛ لأن فعلا واحدا لا يكون له فاعلان " [٣]

٢ – رافع المبتدأ ورافع الخبر.

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو زيد أخوك وعمرو غلامك وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.[٤]

٣- رفع الفعل المضارع.

اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو يقوم زيد ويذهب عمرو فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم[١].

٤ – العامل في الاسم المرفوع بعد لولا.

"ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها نحو لولا زيد لأكرمتك وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء."[٢]

٥ –رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور .

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحل ومنهم من يسميه الصفة وذلك نحو قولك أمامك زيد وفي الدار عمرو وإليه ذهب أبو الحسن

---

[٣] المقتصد: ٢٤٨/١

[٤] الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٤٤.

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف – ٢ / ٥٥٠ – ٥٥١

[٢] السابق : ١ / ٧٠.

الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء .[٣]

٦- عامل النصب في المفعول .

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا نحو ضرب زيد عمرا وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت ظننت زيدا قائما تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا. [٤]

٧- عامل النصب في الظرف الواقع خبرا .

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو زيد أمامك وعمرو وراءك وما أشبه ذلك ، وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك أمامك زيد حل أمامك فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبا على ما كان عليه مع الفعل، ذهبالبصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر والتقدير فيه زيد استقر أمامك وعمرو استقر وراءك وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك . [١]

ونخلص من ذلك أن الأحكام النحوية اضطربت وتضاربت وتناقضت عندما أوغل النحويون فى تطبيق نظرية العامل وأسرفوا فى استخدامها . بل إن

---

[٣] السابق : ١ / ٥١.

[٤] السابق : ١ / ٧٨ – ٧٩.

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٤٥

نظرية العامل نفسها قد تضارب وتناقضت وأصابها الاضطراب عندهم – أيضًا– ومن ذلك :

١– الكوفيون – فى مجموعهم – يرفضون الاعتداد بالعوامل المعنوية فى المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول به[٢]، ويعترفون بأثرها فى: المضارع المرفوع والمنصوب فى الأجوبة الثمانية بعد أو و الواو والفاء والمجزوم فى جواب الشرط. بل إن الاختلاف فى العوامل المعنوية يمتد ليشمل موقفهم إزاء العامل الواحد منها، فهم يعترفون " بالخلاف" عاملاً النصب فى الظرف الواقع خبرًا للمبتدأ وينكرون أن يكون عاملاً فى الحال والتمييز [٣].

٢– والبصريون يعترفون " بالابتداء " و " المضارعة " و" الخلاف" من العوامل المعنوية ، ثم يرفضون الاعتداد بالعامل المعنوى فى : "نزع الخافض" و" الفاعلية " والمفعولية " ، وهم أيضًا يختلفون – فيما بينهم – فى العامل الواحد إلى درجة التناقض . فمنهم من جعل " الابتداء" عاملاً فى المبتدأ والخبر معًا ، ومنهم من قصر عمله على المبتدأ وحده دون أن يكون له تأثير فى الخبر، ومنهم من جعله يعمل فى المبتدأ مستقلاً وفى الخبر بمشاركة المبتدأ .[١]

[٢] انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ، لعلى أبو المكارم ، ص : ٨٩ وما بعدها
[٣] انظر: السابق : ٩٠ .
[١] انظر : الحذف والتقدير فى النحو العربى ، لعلى أبو المكارم : ٩٢.

٣- وهذا الاضطراب والتناقض في توظيف نظرية العامل لم يكن سمة المدارس

والتجمعات النحوية فقط ، بل قد وقع فيه العالم الواحد أيضًا ، فسيبويه والكسائى – وهما رأسا مدرستى البصرة والكوفة – قد وقعا فى مثل هذا التناقض والتضارب فى توظيف نظرية العامل . فسيبويه يعترف " بالابتداء " عاملاً ولكنه يقصر دوره على المبتدأ وحده ويرفض اعتباره عاملاً فى الخبر(٢). ويعترف "بالخلاف" عاملاً فى الحال والتمييز(٣)، ويرفض الاعتداد به فى الظرف الواقع خبرًا والمفعول معه . ويعترف " بالمجاورة " عاملاً فى التوابع(٤)، ويرفض عملها فى جواب الشرط.

أما الكسائى(٥) فقد اعترف " بالخلاف " عاملاً فى المستثنى ، ولكنه رفض عمله فى الحال والتمييز، وهو مع جمهور الكوفيين فى الاعتداد"بنزع الخافض" و " بالمجاورة " فى جواب الشرط ، ولكنه يرفض عملها فى التوابع ، كما يرفض العامل المعنوى بكونه" الفاعلية" و "المفعولية" و" المضارعة " و" الابتداء" .(٦)

ثالثًا: تصور مقترح يمنع من وقوع اضطراب الأحكام النحوية

وبعد هذا العرض لقضية اضطراب الأحكام النحوية، ومعرفة علاقة القاعدة بالحكم، والكشف عن العلاقة بين الواقع اللغوى والتقعيد النحوى، ثم الوقوف على الأسباب التى أدت إلى اضطراب الأحكام النحوية وتناقضها من خلال مناقشة بعض القضايا الجزئية والكلية، أصبح من الضرورى وضع تصور يمكن من خلاله الكشف عن منهجٍ أو خطوات منهجٍ إذا طُـبِّـقَـتْ سلمت الأحكام النحوية من الاضطراب، واستقر

(٢) انظر : كتاب سيبويه: ٢٧٨/١.
(٣) انظر : السابق: ٢٧٤/١- ٢٧٦ .
(٤) انظر : المصدر السابق ١/ ١١٧ – ٢٠٩
(٥) انظر : التصريح :٣٤٩/١ ، و همع الهوامع: ٢٢٤/١ ، وشرح المفصل :٧٧/٢، ووشرح الرضى على الكافية ١٠٢/١ . والانصاف فى مسائل الخلاف ١٦٧/١
(٦) تقويم الفكر النحوى ، لطى أبو المكارم : ٢٣٠- ٢٣١.

التقعيد النحوى بعيدًا عن الخلاف فى الآراء والتَّعْقِيدِ فى التَّقْعِيدِ ، وموافقة الواقع اللغوى . وفيما يأتى بعض الملامح التى كشفت عنها هذه الدراسة، والتى يمكن من خلالها أن تكون بدايةً لوضع منهجٍ مستقرٍّ لعرض القضايا النحوية والتقعيد الدقيق الشامل للظواهر اللغوية بحيث يمنع من وقوع الاضطراب والتناقض فى النحو عامةً وفى الأحكام النحوية خاصة .

١ – التمسك بفكرة الأصل والفرع

إن طريقة الشافعية والجمهور فى علم الأصول هي تقرير القواعد الكلية أولا وذلك على ضوء ما توفر من النصوص الشرعية، فكل جملة من النصوص الشرعية متجانسة تُجْعَل قاعدة حتى إذا لم يكن من هذه الجملة إلا حديث واحد جعلوه أصلا وقاعدة برأسها، ثم يُعَمِّمُون حكم هذه القاعدة على الفروع والمستحدثات؛ لأن الفروع هي التي يجب إخضاعها للأصول[١]". وفكرة الأصول والفروع عند النحاة شاملة وعامة، وهي أقرب ما تكون إلى النظرية الكلية منها إلى الفكرة المجتزأة. فهو يحكمها فى العلاقات الذهنية كالفاعلية والمفعولية والإضافة. كما يحكمها فى المصطلح النحوي كالاسم والفعل والحرف والمصدر واسم الفاعل، فليس هناك شيء مستقل بمفرده أو جزئي فى وضعه، وإنما يجب أن يكون جزءًا متعلقا بآخر أكبر منه فى الصفة الدلالية، أو يكون فرعًا لأصل من أصول البناء النحوي العام. وكانت عقلية النحاة المرتبطة بفكرة الأصول والفروع نتيجة تأثرهم بعلم أصول الفقه . يقول عبد القاهر: "ويؤنسك بهذا الباب كله من أن أصولهم أبدا إجراء الشيء مجرى ما يدخله معناه، وإن خالفه فى موضعه وأصله ووقع وضعه على ما ينافي دخول الحكم المقصود فيه"[٢].ويقول أيضا: "اعلم أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا يقوى قوته، لأن مراتب الفروع بعد مراتب الأصول"[٣]. وقال: "وأما تخصيص الجزم بالفعل.. هو أن الإعراب فى الفعل فرع على الإعراب فى الاسم فنقص عنه بأن اقتصر على حركتين، وجعل الوجه الثالث منه السكون؛ ليكون أضعف من إعراب الاسم جريا على القياس فى حط الفروع عن الأصول"[٤].

إذن فنظرية الأصول والفروع موجودة فى التراث النحوى، وهى التى عصمت الفقهاء من الوقوع فى اضطراب الأحكام ، فلعل النحاة لو تمسكوا بهذه النظرية أن

---

(١) أصول الفقه الإسلامي (دروس وتمارين) ،لزكريا عبد الرازق المصري، ٧٧.
(٢) المقتصد: ٣٩١/١ .
(٣) المقتصد: ٥٠٨/١ .
(٤) المقتصد: ١٦٨/١.

يمنعوا تقعيدهم النحوى من سمة الاضطراب فى الأحكام .

٢- النظرة الكلية الشمولية للظاهرة اللغوية .

٣- استقصاء الظاهرة اللغوية فى جميع الأبواب النحوية قبل الحكم عليها .

٤- التمسك بالعلل التعليمية فى التعليل للظاهرة اللغوية . والعلل القياسية فى أضيق الحدود، وترك العلل الجدلية مطلقًا فى التقعيد النحوى وتقرير الأحكام .

٥- لا نقول بإلغاء نظرية العامل، لكن نأخذ بما اتفق عليه جمهورالنحاة ، والبعد عن الجدل العقلى، الذى لا يفيد فى التقعيد النحوى .

٦- الأخذ بثلاث مناهج : الوصفى والإحصائى والمعيارى فى التقعيد النحوى .

٧- ربط دراسة القواعد النحوية بالنصوص الفصيحة المتفق على صحتها ممثلةً فى: القرآن القريم بقراءاته المختلفة الثابت صحة نسبتها إلى النبى- صلى الله عليه وسلم- وكذلك كل حديثٍ نبويًا كان أو قدسيًا ثبتت نسبته إلى النبى العربى الفصيح محمد بن عبدالله - صلى الله عليه وسلم- (١) والأخذ بما ورد فى اللهجات العربية دون قصرها على لهجة قبيلةٍ وترك ماعداها من اللهجات. فلا شك أن التحديد الزماني و المكاني لمصادر السماع اللغوي، واستبعاد بقية القبائل العربية، يتنافى مع النهج السليم في دراسة العربية، واستخلاص قواعدها و أحكامها؛ لأن ذلك الصنيع حرم النحوي مادة لغوية وفيرة، وأساليب عربية كثيرة، مما جعل أحكامه جزئية غير شمولية، وأوقعه فى اضطراب أحكامه وتناقضها .

٨- تطبيق الواقع اللغوى فى التقعيد النحوى٩- تفعيل نظرية ما لا يحتاج إلى تأويل لا يؤول.

١٠- توضيح مفاهيم نظرية السياق والمعنى فى التقعيد النحوى؛ لأن " النحو والمعنى يشكلان علمًا متكاملاً نستطيع أن نسميه علم التركيب " (٢)

---

(١) من العجب العجاب أن يتفق العلماء قاطبة على الأخذ بألفاظ الحديث النبوى الشريف فى إصدار الأحكام الشرعية التى تنبنى عليها العقيدة ، ثم يختلفون فى الأخذ بألفاظه فى إصدار الأحكام النحوية فى التقعيد اللغوى عامة والتقعيد النحوى خاصة ، ويقعون فى جدل عقلى وكلامى حرمهم من ضبط قواعدهم وأوقعهم فى اضطراب فى أحكامها كان من الممكن ألا يقعوا فيه .كما أخذوا بما ندر وشذ من الشعر ولم يأخذوا بما ثبت وتحقق من القراءات القرآنية ، والأحاديث النبوية، وما ورد فى بعض اللهجات العربية . وآن الأوان أن نأخذ الأحكام النحوية ونبنى قواعدنا اللغوية على كل هذه المصادر العربية ، ونستمدها من واقعها اللغوى الذى لا ريب فيه ،

(٢) دراسات فى علم اللغة القسم الأول ، لكمال بشر : ٣٦ . وانظر: دراسة المعنى عند الأصوليين لطاهر سليمان حمودة ،

الخاتمة

الحمد لله الذى بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الرسل والرسالات، محمد بن عبدالله العربى القرشى الأمى، وعلى آله وصحبه، ومن اتبعه إلى يوم الدين، أما بعد فقد وضع هذا البحث أهدافًا حاول أن يُعَبِّدَ طريقها، وغايةً سعى إلى تحقيقها، ورؤيةً يجدها بذرةً طيبةً لإعادة النظر فى تراثنا اللغوى لتنقية ما نجده من اضطراب فى الأحكام النحوية، وتناقض فى النتائج، لمخالفة هذا الواقع اللغوى، ولا أزعم أننى أتيت بما لم يأتِ به الأوائل، ولكنى حاولت أن أظهر شيئًا كنت أراه غامضًا، وأمرًا رأيت فيه اضطرابًا وتناقضًا، فحاولت الكشف عن غامضه، وإظهار أسباب اضطرابه وتناقضه، بمنهج علميٍّ موضوعيٍّ يقوم على الاعتراف بفضل السابقين، والإرشاد عما لحق بجهدهم من تقصير، للوقوف على تفسيرٍ مقنعٍ وسببٍ مرضٍ؛ لحدوث هذه الظاهرة، ثم وضع تصورٍ يمنع غيرهم من الوقوع فيما وقعوا فيه. ولا أدعى لنفسى الصواب الكامل، فما وُجِدَ فى هذا البحث من توفيق فمن الله الذى أسأله دائمًا أن يوفقنى لما يخدم لغته التى ارتضاها لكتابه العزيز وخاطب بها نبيه الأمين فقال تعالى: " إنه لتنزيل رب العالمين* نزل به الروح الأمين* على قلبك لتكون من المنذرين* بلسانٍ عربىٍّ مبينٍ "[١]

ثم توصل البحث إلى نتائج تصادقت مع أهدافه وغاياته ، ويمكن إجمالها فيما يأتى:

١- الكشف عن الأحكام النحوية المضطربة فى التراث اللغوى.

٢- إبراز العلاقة بين القاعدة والحكم . وأوجه الترابط بينهما.

٣- الكشف عن العلاقة بين الواقع اللغوى والتقعيد النحوى ، ومدى موافقة التقعيد النحوى للواقع اللغوى، وما اكتنف ذلك من اضطرابٍ فى الأحكام النحوية.

٤- الكشف عن أسباب اضطراب الأحكام النحوية وتناقضها ، ومدى مطابقة هذا للواقع اللغوى والتقعيد النحوى .

٥- إثبات أن النحويين قد وضعوا قواعدهم على استقراء ناقص للغة

---

[١] سورة الشعراء ، الأيات : ١٩٢، و١٩٣، و١٩٤، و ١٩٥ .
: ٣ ، وانظر أيضًا : مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة ، لمحمد فؤاد أحمد ، : ٨ .

العرب، وتحليل جزئي غير شامل لكل الظواهر اللغوية، ثم ثَـبَّـتُوا هذه القواعد بمقاييس عقلية منطقية، بغية اطّرادها في الكلام؛ ولذا كثر في قواعدهم التأويل و التعليل. فإذا ما جاء نص صحيح من القرآن الكريم بقراءاته الصحيحة أو الحديث النبوى الشريف أو فصيح المنظوم أو المنثور مخالفًا لقواعدهم القياسية، ردوه و تأولوه وتعللوا له بعلل خرجت عن نطاق اللغة وخالفت واقعها اللغوى؛ حتى إذا ضعف تأويلهم وتعليلهم رفضوا هذه النصوص الصحيحة ورموها بالشذوذ والندرة والقلة ومخالفة القياس . وهذا المنهج الذى ارتضوه قد ضَـيَّـقَ عليهم واسعًا وأوقعهم فى اضطرابٍ بَـيِّـنٍ فى أحكامهم النحوية، وقيد تقعيدهم النحوى؛ مما اضطرهم إلى مخالفة الواقع اللغوى، وهدفهم الأساسى وهو المحافظة على اللغة من لحوق الخطأ بها، فَـعَـقَّـدوا النحو من حيث كان يمكن تيسيره بالاعتراف بكل نصوص اللغة وموافقة التقعيد النحوى للواقع اللغوى.

٦- وضع تصور علمى يمنع من وقوع الاضطراب فى الأحكام النحوية . يكون منطلقه اللغة لا القاعدة .أو الواقع اللغوى لا التقعيد النحوى .

هذا وأسأل الله العزيز القدير أن يكون هذا العمل لوجهه الكريم متقبلاً , وأن يرزقنا الفهم والعمل بما هدانا إليه. " إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب " (سورة : هود ، الآية : ٨٨)

لمصادر والمراجع

١- أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، رسالة ماجستير، لمصطفى أحمد عبد العليم، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة (١٩٩٢ م).
٢- أسرار العربية لابن الأنباري تح/ محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربي
٣- الأصول لتمام حسان، ط: الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة (١٩٨٢ م).
٤- أصول التفكير النحوى ، للدكتور على أبو المكارم، دار غريب ، القاهرة، ط، ٢٠٠٦ م
٥- أصول الفقه الإسلامي (دروس وتمارين) ، للدكتور زكريا عبد الرازق المصري، ط: أولى ١٩٩٨م مؤسسة الرسالة بيروت
٦- الأصول في النحو لابن السراج تح / عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة (١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م).
٧- أصول النحو العربى " فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث " للدكتور محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ، ١٩٨٩م
٨- أصول النحو القياسية، رسالة دكتوراه، لغريب عبد الحميد نافع، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالقاهرة
٩- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية، تح / محمد عبد السلام إبراهيم، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط: الأولى (١٤١١ هـ – ١٩٩١ م).
١٠- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي تح / أحمد سليم الحصمي ومحمد أحمد قاسم، ط: جروس برس، ط: الأولى (١٩٨٨ م).
١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري تح / محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر – ط: الثالثة (١٣٧٤ هـ – ١٩٦٥ م) ط: المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ط (١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م).
١٢- الإيضاح فى علل النحو.اللزجاجى ، ط. مصر ١٣٧٨هـ-١٩٥٩م.
١٣- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي تح / حسن شاذلي، ط: الأولى (١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م)
١٤- البحر المحيط ، لأبى حيان ، (بيروت ، دار الجيل ، إحياء التراث العربي ، ١٤١١هـ - ١٩٩٠ م)
١٥- بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية ، للدكتور المنصف عاشور، منشورات كلية الآداب بمنونة جامعة تونس، ١٩٩١م
١٦- التأويل النحوي عند عبد القاهر الجرجاني، رسالة ماجستير، لمجاهد منصور مصلح. كلية الآداب – جامعة القاهرة

١٧- : تاريخ النحو العربى فى المشرق والمغرب، للدكتور محمد المختار ولد أبّاه ، دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان ط، الثانية ٢٠٠٨م
١٨- التطور اللغوى التاريخى ، للدكتور إبراهيم السمرائى، دار الأندلس، بيروت - لبنان، ط. الثالثة ١٩٨٣م.
١٩- تفسير الفخر الرازي،لفخر الدين الرازى (بيروت ، دار الفكر للطباعة والنشر و التوزيع) .
٢٠- تقويم الفكر النحوى ، للدكتور على أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ط، ٢٠٠٥ م
٢١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي (القاهرة ، هجر للطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان ، ١٤٢٢هـ _ ٢٠٠١ م)
٢٢- الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، (القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، ١٣٨٧هـ،١٩٦٧ م)
٢٣- حاشية الصبان ، للصبان ، (القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية)
٢٤- الحذف والتقدير فى النحو العربى ، رسالة ماجستير،لعلى أبو المكارم ، كلية دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٦٤م
٢٥- خزانة الأدب ، الغدادى، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة ، مكتبة الخانجي)
٢٦- الخصائص، لابي الفتح عثمان بن جني تح / محمد علي النجار، ط ٤ مطبعة دار الكتب المصرية (١٣٧١ هـ).
٢٧- " الخليل " معجم مصطلحات النحو العربى ، للدكتور جورج مترى ، وهانى جورج تابرى ، مكتبة لبنان ، ط:١- ١٩٩٠م
٢٨- دراسات فى علم اللغة ، القسم الأول، للدكتور كمال بشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩م
٢٩- دراسة المعنى عند الأصوليين ، للدكتور طاهر سلمان حمودة ، الدار القومية ، الاسكندرية
٣٠- دروس فى المذاهب النحوية ، للدكتور عبده الراجحى ، والدكتورحلمى خليل ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ١٩٩٧م
٣١- ديوان زهير بن أبى سلمى ، شرح أبى العباس ثعلب ، الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
٣٢- الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبى - تح/ شوقى ضيف ، دار المعارف ، القاهرة .
٣٣- شرح ابن عقيل ، لابن عقيل ، تحقيق الفاخوري (بيروت ، دار الجبل ١٤٠٩ – ١٩٨٩)
٣٤- شرح التصريح للشيخ خالد الازهري على التوضيح لألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري، ط: مطبعة محمد أفيدي مصطفى – القاهرة.
٣٥- شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري(بغداد مطبعة العاني ١٣٩٧ – ١٩٧٧ م)

٣٦- شرح الكافية ، للرضي ،تحقيق عبد العال سالم مكرم (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)
٣٧- شرح المقدمة الجزولية لأبى على الشلوبين ١٩٢،١٩٣/١ ، تحقيق تركى سهو بن نزال العتيبى ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط. ٢، ١٩٩٤م .

٣٨- شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٣م .
٣٩- شرح المقرب لابن عصفور الاشبيلي الأندلسي، لمحمد فاطر، ط: دار الطباعة المحمدية، ط: الأولى (١٤١٤هـ – ١٩٩٤ م).
٤٠- شرح المواقف، للسيد الشريف الجرجانى مطبعة السعادة، القاهرة (١٣٢٥هـ) ومعه حاشيتان احداهما لعبد الحكيم السيالكوتى والثانية للمولى حسن حلبى.
٤١- الشواهد والاستشهاد في النحو، رسالة ماجستير، لعبدالجبار علوان النابلة، كلية الآداب جامعة بغداد (١٩٧٣م) موضوعة بكلية الآداب جامعة عين شمس.
٤٢- طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تح / محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: الأولى ن (١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م).
٤٣- ظاهرة التأويل فى النحو العربي رسالة دكتواره إعداد نجاة عبد العظيم الكوفي كلية البنات جامعة عين شمس.
٤٤- الظواهر اللغوية فى التراث النحوى ، للدكتور على أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، ط، ٢٠٠٦ م
٤٥-
٤٦- عبدالقاهر الجرجانى ومنهجه فى أصول النحو، رسالة ماجستير ، لمحمد محمود عبدالقادر ، كلية دار العلوم ، القاهرة ، ٢٠٠٢م
٤٧- العلة النحوية ودورها فى إثبات الحكم ونفيه رسالة ماجستير ، لإبراهيم محمد السيد ، كلية دار العلوم ،القاهرة (١٩٩٨)
٤٨- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني، شرح الشيخ خالد الأزهرى، تح/ البدراوي زهران، ط: دار المعارف – مصر، ط: الأولى (١٩٨٣ م).
٤٩- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لابي عبيد البكري، تح/ عبد المجيد عابدين وحسان عباس، ط: الأولى (١٩٥٨م).
٥٠- فقه اللغة العربية وخصائصها، للدكتور أميل بديع يعقوب، ط: دار العلم للملايين ط:الثانية (١٩٨٦ م).
٥١- فقه اللغة المقارن ، د. ابراهيم السامرائي دار العلم للملايين –

بيروت ط٣/١٩٨٣م
٥٢- في أصول النحو، لسعيد الأفغاني (بيروت ، المكتب الإسلامي ،١٤٠٧هـ -١٩٨٧م)
٥٣- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، (بيروت ، مؤسسة الرسالة)
٥٤- قراءات قرانية وتوجيهات من كلام العرب، للدكتور ابراهيم محمد أحمد الادكاوي ط، مطبعة الحسين الغسلامية ط: الأولى (١٤١٤ هـ – ١٩٩٤).
٥٥- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه، ط: مطبعة بولاق (١٣١٦ هـ).
٥٦- الكشاف ، للزمخشري ، (بيروت ، دار المعرفة للطباعة و النشر و التوزيع)
٥٧- لسان العرب ، ابن منظور ، (بيروت ، دار صادر ٢٠٠٤م)
٥٨- اللغة و النحو بين القديم و الحديث ، لعباس حسن ، (القاهرة ، دار المعارف بمصر ط٢)
٥٩- مدرسة البصرة النحوية (نشأتها وتطورها) لعبد الرحمن السيدن ط: مطابع سجل العرب، توزيع دار المعارف – بمصر، ط: الأولى (١٣٨٨ هـ).
٦٠- مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدى المخزومى، دار المعرفة، بغداد ، العراق ، ١٩٥٥
٦١- المسائل المنثورة ، لأبى على الفارسى ، تح/ مصطفى الحدرى ، دار المعارف ، دمشق .
٦٢- معاني القرآن وإعرابه. للزجاج ,,تحقيق عبد الجليل شلبي (بيروت , عالم الكتب ,١٤٠٨هـ ١٩٨٠)
٦٣- معجم العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدى ، دار الرشيد ، العراق ، ١٩٨١م
للدكتورالمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبى على الفارسى ، تح / الدكتور صلاح الدين عبدالله السنكاوى ، العراق ، مطبعة الالعانى ، بغداد .
٦٤- مغني اللبيب،لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك، و محمد علي حمد الله (دمشق ، دار الفكر ، ١٩٦٩)
٦٥- مقاييس اللغة ،لأبي الحسين أحمد بن فارسي بن زكريا، تح / عبدالسلام محمد هارون، ط: الحلبي – ط: الأولى، (١٣٦٦ هـ – ١٣٧١ هـ).
٦٦- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني رسالة دكتوراة، لكاظم بحر المرجان – كلية الآداب جامعة القاهرة.
٦٧- المقرّب ، ابن عصفور علي بن مؤمن ت٦٦٩ هـ تحقيق احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري مطبعة العاني – بغداد ١٩٨٦م .
٦٨- مقدمة فى علوم اللغة للبدراوى زهران، ط. السادسة ١٩٩٨م.
٦٩- من أسرار اللغة، لابراهيم أنيس، ط: مكتبة الانجلو المصرية، ط: السابعة(١٩٩٤ م).

٧٠- مناهج البحث عند النحاة العرب ،رسالة دكتوراه ، لعلى أبو المكارم ، كلية دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٦٧م

٧١- مناهج البحث في اللغة، لتمام حسان، ط: مكتبة الانجلو المصرية (١٩٩٠ م).

٧٢- المنطق الصوري والرياضي ، للدكتور عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية ط: الثالثة ١٩٦٨.

٧٣- النحو مفاهيمه وقضاياه ومشكلاته بين الرماني والفارسي ، رسالة دكتوراه ، لمحمد محمود عبدالقادر ، دار العلوم ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م

٧٤- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، ط: مطبعة السعادة، ط: الأولى القاهرة (١٣٢٧ هـ).